المبحث الأول

البحث العلمى والفقهى

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: ماهية البحث الفقهى وأهميته.

المطلب الثانى: خصائص البحث الفقهى.

المطلب الثالث: صفات الباحث.

المطلب الرابع: أنواع البحوث من حيث الدرجة العلمية.

المطلب الأول

ماهية البحث العلمى والفقهى وأهميته

البحث فى اللغة: يراد به الاستقصاء، يقال: بحث عن الأمر بحثَ من باب نفع بمعنى استقصى، وبحث فى الأرض حفرها، وفى القرآن الكريم: *"فبعث الله غراباً يبحث فى الأرض"*(١)

وبحث الأمر: اجتهد فيه، وتعرف حقيقته فهـو باحـث وبحّـاث وبحاثة.(٢)

ويقصد بها هنا: التفتيش عن الحقيقة وتجليتها ونشرها.

وكلمة العلمى: نسبة إلى العلم، وهو يعنى فى اللغة، إدراك الشئ بحقيقته، ويأتى بمعنى المعرفة، كما تأتى هى بمعناه.(٣)

ومنهج البحث العلمى: الطرق التى يتبعها الطالب ويسير عليهـا فى التفتيش عن الحقيقة لاستكشافها فى موضوع ما وفقـاً للأسـاليب العلمية.

وهذا المعنى اللغوى يدل بالفعل على حقيقة البحث العلمى فهـو استكشاف لحقيقة مجهولة، ولذلك يطلق لفظ "الباحث" على من يعمـل

---

١ - المصباح المنير، مادة بحث، والآية من سورة المائدة / ٣١.

٢ - مختار الصحاح، المعجم الوجيز مادة ب، ح، ث.

٣ - المصباح المنير، والمعجم الوجيز مادة (ع، ل، م).

فى استكشاف الحقيقة، فهو يبدأ عمله فى البحث عن الحقيقة فى موضوع ما دون أن يكون له رأى سابق فى موضوع البحث.

والحقيقة والحقائق التى يتوصل إليها الباحث هى ما يسجله تحت عنوان نتائج البحث، وهى الثمرة التى قصد الباحث الوصول إليها من إجراء بحثه وهى ما يعبّر عنها أيضاً بالإضافة العلمية الجديدة، وهى شئ مهم جداً يطلب فى البحوث العلمية العالية بل هى "عنصر أساسى فى البحث ليتطابق الاسم مع المسمى، والعنوان مع المضمون."[1]

وبهذه الحقائق التى توصل إليها الباحث، أى بالإضافة العلمية الجديدة، يتقدم العلم ويخطو خطوات بقدر ما قدم هذا الباحث، وإذا كانت هذه الإضافة كبيرة وهامة كان البحث كذلك، والعكس صحيح.

والبحوث العلمية الحقيقية الجادة التى تضيف جديداً للعلم يتقدم العلم وبدونها لا يتقدم.

وأيضاً فإن البحث العلمى يقوم على العلم، قيام العلم على البحث العلمى، فهما معاً أشبه بوجهتى العملة كلاهما مكمل للآخر، ولا وجود لأحدهما بدون صاحبه.[2]

"والبحث" أى بحث –فى أى علم كان– يشترط فيه الالتزام

[1] – كتابة البحث العلمى د/ عبد الوهاب أبو سليمان/ ٤٥.

[2] – منهج البحث العلمى د/ حامد محمد أبو طالب/ ٧.

بأصول معينة وأسس عامة يجب مراعاتها ليصل الباحث إلى النتائج الموضوعية المرجوة.

والفقه فى التزامه بهذه الأصول والأسس التى تشمل جميع العلوم النظرية والتجريبية رائد سباق إذ المقصد من شأنه ودراسته قيام الناس بالحق والعدل على منهج الله، وبالأحكام التى سنها.

"فالبحث الفقهى" هو عبارة عن خطة الدراسة الفقهية المبنية على قواعد معينة وأصول فرعية لمجموعة من الحقائق بقصد التوصل إلى حكم أو أحكام فقهية جديدة أو اختيار حكم أو أحكام سبق التوصل إليها وقوّتها الأدلة.[1]

ومما سبق يتبين أن منهج البحث فى الفقه يشترك فى سائر العلوم فى الأسس العامة للبحث ويفارقها فى الأسس الخاصة للبحث الفقهى.

أهمية البحث الفقهى:

للبحث الفقهى أهمية عظمى كأى بحث جاد فى أى علم. إذ ينبغى الوصول من ورائه إلى تحقيق إضافة علمية جديدة، وهى شرط أساسى فى الأبحاث الجامعية، وبخاصة ما يتعلق برسائل الماجستير والدكتوراه.

[1] – البحث الفقهى، د/ إسماعيل سالم عبد العال/ ١٠.

فمن مقاصد التأليف: إبداع شئ لم يسبق إليه كما أن من مقاصد التأليف أيضاً غير الإبداع شرح مغلق، وتصحيح مخطئ، وترتيب منثور، وجمع مفرق، وتقصير طول، وتتمة ناقص.

ويوصف البحث الفقهى بالأصالة والجدة إذا توصل الباحث فيه إلى نتائج موضوعية جديدة، وحقائق لم يصل إليها من سبقه من الدارسين.

وكلما كانت أهمية هذه الحقائق مضافة إلى التخصص كبيرة كانت صفة البحث كذلك، وإذا كانت الإضافة ضئيلة كان وزن البحث كذلك.

وبناء على هذا، فإن الدراسات الفقهية التى تقرر ما سبق أن قدّمه الفقهاء لا جديد فيها إلا من حيث الغرض والأسلوب، وتجميع المعلومات والأحكام دون إضافة جديدة يعد عملاً أرشيفياً لا جديد فيه، تماماً كالموظف الذى يجمع بيانات عن بعض العاملين دون تحليل هذه البيانات أو توظيفها، وكالمؤرخ الذى يجمع حقائق تاريخية سابقة دون أن ينقب عنها، ويفحصها ويحللها ويستنبط منها ما يدفع الأمة إلى الرقى، فتأخذ بأسبابه، ويحذرها من السقوط فتتجنب مهاويه.

فالحقائق المعلومة من قبل، والمعلومات المسلَّمة إذا لم يكن من ورائها تحليل وفحص، ونتائج جديدة فإن البحث لا يوصف بأنه أضاف جديداً، والتى هى الغاية العظمى من كل بحث.

فالباحث يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ليسير بالعلم خطوة أخرى وليسهم فى النهضة العلمية بنصيب، وليس الابتكار المطلوب فى الرسائل هو كشف الجديد فحسب، بل هناك أشياء أخرى غير الكشف يشملها لفظ الابتكار، وذلك مثل ترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً مفيداً، أو الاهتداء إلى الأسباب الجديدة لحقائق قديمة، أو تدوين موضوع منتظم من مادة متناثرة أو نحو ذلك.[1]

المطلب الثانى
خصائص البحث الفقهى

للبحث الفقهى خصائص عدة منها:

١- **التجرد من الهوى والأحكام الشخصية** التى يؤثر فى نتائج البحث مسبقاً، فإن التعصب لمذهب فقهى معين أو لشخص ذو جاه أو سلطان أو علم أو تحيز لدولة أو بيئة معينة يؤثر تأثيراً بالغاً فى مسار البحث ونتائجه، بل إن الباحث إذا أصر فى نفسه أن يصل إلى نتيجة كذا، فإن بحثه ينحو نحو التحيز والهوى والتعصب.

وقد ذم القرآن الكريم تلك الدراسات التى يعلم أصحابها الحق، ومع ذلك قالوا غيره، وقالوا بنقيضه فقال تعالى فى ذم اليهود:

"ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه"[2]

---

[1] - كيف تكتب بحثاً أو رسالة دكتوراه/ أحمد شلبى / ٨.

[2] - الأعراف/ ١٦٩.

وقال تعالى فى ذم الهوى: "**أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم**"[١]

كما روى عن أبى ثعلبة أن الرسول صلى اللع عليه وسلم قال: "إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعاً، وإعجاب كل ذى رأى برأيه، فعليك نفسك"[٢]

٢- **الموضوعية فى البحث:** بمعنى أن يحصر الباحث دروأسته فى الموضوع الذى اختاره دون استطراد يشتت ذهن القارئ ويبدد طاقته كما بدد طاقة الباحث من قبل، لذا فإن من واجب الباحث فى موضوع فقهى معين أن يحصر نقاطه ويحدد معالمه ويرسم نطاقه حتى يكون سياجاً لبحثه، والموضوعية تحتاج إلى أمور يدعم بعضها بعضاً لكى تتحقق منها:

أ- تحديد المصطلحات، والتدقيق فى العبارات، واختيار سليم للألفاظ وبخاصة الدراسات الفقهية التى ينبنى أحكام الحل والحرمة على تلك المصطلحات والعبارات والألفاظ، ولذلك نجد الفقهاء فى مصنفاتهم يحددون المصطلح فى أول كل باب من أبواب الفقه من حيث اللغة والشرع.

ب- الأمانة التامة فى نقل آراء الغير موافق لنا فى مذهبنا أو غير موافق، مسلماً كان أو غير مسلم، وقد نقل القرآن بعض آراء وأدلة

---

١ - الجاثية /٢٣.

٢ - رواه أبو داود والترمذى وحسنه، وابن ماجه.

الملل الأخرى كالنصارى واليهود والمشركين وغيرهم ورد عليهم ودحضها.

جـ- تحرى ما ينقله الغير من المصادر، بمعنى أن يتحقق الباحث من النقول التى نقلها غيره من الكتب والمراجع، فقهية كانت أو غير فقهية فقد يخطئ المؤلف الذى سبقه خطأً متعمداً أو غير متعمد، وبخاصةً إذا كان المؤلف ممن يدين بديانة غير الإسلام.

د- ذكر جميع الأدلة والآراء المتعلقة بالموضوع سواء كانت تؤدى إلى أحكام توافق هوى الباحث أو لا توافق.

فمثلاً إذا كنا نبحث بحثاً مقارناً حول مس المرأة الأجنبية، هل ينقض الوضوء أم لا؟ فإن الأمانة العلمية تقتضى ذكر وجهات النظر بأدلتها من مصادرها المذهبية الفقهية فيذكر قول الحنفية بدليله من كتبهم هم، ثم قول المالكية بدليله من كتبهم هم، ثم الشافعية ثم الحنابلة ثم الظاهرية، ويجوز الاقتصار على هذه المذاهب أو على بعضها حسب تحديد الباحث ويجوز زيادة بعض المذاهب كالشيعة والاباضية هذا وينبغى التنبيه إلى أن بعض الموضوعات الفقهية الحديثة تحتاج إلى دراسة جادة وسؤال لأهل التخصص وعدم الاقتصار فى جمع الأدلة على ما ذكره الفقهاء فقط، بل من مظانها الصحيحة.

٣- **المنهجية فى البحث:** والمراد بها تنظيم المعلومات بحيث يكون عرضها عرضاً منطقياً سليماً متدرجاً بالقارئ من السهل إلى

الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول منتقلاً من المسلمات إلى المخفيات، متوخياً فى كل ذلك انسجام الأفكار وترابطها وفى إيراد الباحث للأدلة ينبغى أن نقدم المنقول على المعقول ، وفى إيراد الأدلة من المنقول يقدم الأدلة من الكتاب على الأدلة من السنة، وفى إيراد الأدلة من السنة يقدم الأقوى فالقوى، والضعيف، وهكذا طوال بحثه.

هذه هى أهم خصائص البحث العلمى، وهناك أمور أخرى تدل على أصالة البحث ومكانته، ومدى التزامه بالمنهج العلمى الصحيح، كالعنوان الجيد، وكالترابط والتجانس بين الفصول والمباحث والفقار، وكاستعمال الهوامش استعمالاً صحيحاً، وكما يلحقه الباحث ببحثه من فهارس وقوائم للمعلومات والمصادر، وكل ما يسهل الاستفادة ببحثه.[١]

هذا وينبغى التأكيد على أن القيمة العلمية الحقيقية فى البحث لا تكمن فى حجم البحث طولاً أو قصراً، بل فى مضمونه ومحتواه، وما توصل إليه من نتائج جديدة وإضافات أصيلة وثمرات مرجوة.[٢]

---

١ - منهج البحث العلمى د/ حامد محمد أبو طالب / ٢٠-٢١.

٢ - البحث الفقهى، د/ إسماعيل سالم عبد العال/ ١٩.

المطلب الثالث

صفات الباحث

الباحث العلمى هو الشخص الذى يعمل فى استكشاف الحقيقة العلمية.

والعمل فى البحوث العلمية يتطلب فيمن يزاوله صفات معينة، حتى ينجح فى عمله، ويصل إلى الحقيقة التى يبحث عنها، ومن أهم هذه الصفات ما يلى:

١- تقوى الله سبحانه وتعالى:

من أهو صفات الباحث التى يجب أن يكون متحلياً بها تقوى الله سبحانه وتعالى -أياً ما كان مجال بحثه- لاسيما بحوث العقيدة والشريعة وسائر العلوم التى ينتفع بها فى الآخرة.

ذلك أن تقوى الله سبحانه وتعالى تيسر للباحث السبل وتفتح له مغاليق الأمور.

قال تعالى: **"ومن يتق الله يجعل له مخرجا"**[١]

وقال تعالى: **" ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا"**[٢]

يقول ابن رشد: ومن أفضل ما يستعان به على الطلب تقوى الله

---

١ - الطلاق/ ٢

٢ - الطلاق/ ٤

العظيم فإنه عز وجل يقول "واتقوا الله ويعلمكم الله"[١]

ويقول الإمام الشافعى:

شكوت إلى وكيع سوء حفظى

فأرشدنى إلى ترك المعاصى

وأخبرنى بأن العلم نور

ونور الله لا يهدى لعاصى

وتستلزم التقوى، وينتج عنها: إخلاص النية لله سبحانه وتعالى، فالنية الصالحة هى "الخطوة الأولى والكبرى فى طريق التوفيق والوصول إلى الحق، كما تستلزم التقوى العمل بالشرع والعمل بالعلم، فمن لم يعمل بعلمه كان علمه حجة عليه، والأخير فى علم لا يورث عملاً.[٢]

٢- الكفاءة العلمية:

ذلك أنه أى بحث من البحوث العلمية إنما تقوم على أساسات وأوليات علمية فى علوم شتى، الأمر الذى يستدعى أن يكون الباحث على قدر كبير من الكفاءة العلمية، ولاسيما فى مجال تخصصه.

٣- حب البحث:

أى لابد أن يكون عمل الباحث فى عمله نابعاً عن حب منه

---

١ - المقدمات لابن رشد/ ٢٨، والآية من سورة البقرة/ ٢٨٢.

٢ - منوج البحث العلمى، د/ حامد محمد أبو طالب/ ٣٠.

ورغبته فى الوصول إلى الحقيقة، خدمة لدينه ولوطنه ولمجتمعه، وينبغى أن يكون هذا الحب وتلك الرغبة هما الدافعان للباحث فى القيام ببحثه، وليس شيئاً آخر من شهرة أو درجة أو تفاخر أو ما إلى ذلك.

قال النووى: "ويجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى، وألا يجعله وسيلة إلى غرض دنيوى فيستحضر المعلم فى ذهنه كون التعليم أكثر العبادات ليكون حاثاً له على تصحيح النية ومخرجاً له على صيانته من مكدراته ومن مكروهاته مخافة فوات هذا الفضل العظيم والخير الجسيم.

وقد قالوا: "طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا لله".

معناه: "كانت عاقبته أن صار لله"[١]

وقال بعض الحكماء: العلم يفتقر إلى خمسة أشياء متى نقص منها شئ، نقص من علمه بقدر ذلك، وهى: ذهن ثاقب، وشهوة باعثة، وعمر طويل، وجدة، واستاذ.[٢]

٤- مرونة الفكر:

يجب أن يكون الباحث متحلياً بالمرونة الفكرية، حتى يتمكن من التجرد فى بحثه عن الهوى والعصبية أياً كانت، ويتمكن من تلّقى آراء

---

١ - المجموع للنووى ١/ ٣٠.

٢ - المقدمات لابن رشد/ ٣١.

الآخرين وأعمالهم بما يليق بها من تقدير، حتى وإن كانت مخالفة لرأيه، ومذهبه واتجاهه.

٥- القدرة على التنظيم:

ذلك أن الباحث إذا كانت له القدرة على التنظيم أمكنه أن ينظم معلوماته ويرتبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً، ومن ثم تنساب أفكاره متدفقة على ذهن القارئ، لا يكاد يبدأ فى فكرة منها حتى يجد نفسه سائراً معها فى سلاسة وسهولة باحثاً عما بعدها من أفكار مترتبة متسلسلة.

٦- الصبر:

ينبغى أن يكون الباحث صبوراً، واسع الصدر، جلداً أمام مشاق البحث وصعوباته، لا يتطرق الملل إلى نفسه مهما طال به طريق البحث، لا يستعجل نتيجة البحث، والوصول إلى النهاية، وكثير من البحوث العظيمة القيمة ضاعت فائدتها وقيمتها من جراء استعجال الباحثين، ونفاد صبرهم.

يقول ابن رشد "ولا يحصل العلم إلا بالعناية والبحث والنصب والصبر على الطلب كما حكى الله تعالى عن موسى عليه السلام أنه قال للخضر: "**ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا**"[1]

[1] - الكهف/ ٦٩

وأنه قال لفتاه: "**لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا**"[1]

وقال سعيد بن المسيب: "إنى كنت لأرحل فى طلب العلم والحديث الواحد مسيرة الأيام والليالى. وبذلك ساد أهل عصره، وكان يسمى سيد التابعين، وكان سحنون إذا حث على طلب العلم والصبر عليه تمثّل هذا البيت:

أخلق ترى الصبر أن يحظى بحاجته

ومدمن القرع للأبواب أن يلجا[2]

٧- وبالجملة يجب أن يكون الباحث متحلياً بأخلاق العلماء جميعها لاسيما الأمانة، فلا ينسب لنفسه ما ليس له، ولو كانت عبارة صغيرة، والنزاهة فيكون دافعه للبحث فى العلم فى حد ذاته، وليس الشهرة أو المال، أو مجالسة عليّة القوم، أو ما إلى ذلك، والتواضع للعالم وغير العالم، والإخلاص فى عمله، لا يضمن عليه بمال أو وقت أو جهد أو تفكير إلى غير ذلك من أخلاق العلماء.[3]

هذه هى صفات الباحث عموماً فى أى علم كان.

وهناك أمور يجب أن يراعيها الباحث فى مجال البحث الفقهى خصوصاً منها ما يلى:

[1] - الكهف/ ٦٢
[2] - المقدمات لابن رشد/ ٥٨٢٥٧.
[3] - كتابة البحث العلمى، د/عبد الوهاب أبو سليمان /٣٨.

أ- أن يكون اختيار الباحث لموضوع من موضوعات الفقه مما يمس أوتار المجتمع، لا يحتاج المجتمع لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة به حتى يكون الموضوع حيوياً مفيداً للناس.

ب- يلزم التعرض لآراء الفقهاء فى المذاهب المختلفة لا أن يقتصر العرض على رأى فقهى واحد وإنما يجب أن يأتى البحث شاملاً لآراء الفقهاء فى المذاهب المختلفة وما جاء من أقوالهم.

جـ- لا يكفى أن يورد الباحث آراء الفقهاء فى بحثه، بل لابد له من أن يورد الأدلة التى يستند إليها آراء الفقهاء من ناحية، ورد من عارض الرأى من الفقهاء، ثم يرجح الباحث ما يراه راجحاً بشرط أن يقيم الدليل على ترجيحه للرأى الذى يراه بادٍ له وأسانيد مقنعة دون تعصب أو هوى.

د- لابد وأن يكون للباحث مجاله فى البحث فلا يكفى أن يرجح الآراء الفقهية، بل يجب على الباحث أن يظهر للقارئ جهداً يستحق منه القراءة ويرجى منه الفائدة، وإلا كان عمله تكراراً وسبقه به الآخرون، فلابد للباحث أن يضيف جديداً إلى بحثه يستند إلى الأدلة الشرعية والنقلية والفعلية.

هـ- قد يكون فى المذهب الواحد عدة آراء فى حكم مسألة من المسائل، فعلى الباحث أن يورد كل الآراء أو بعض الآراء دون الأخرى لهوى فى نفسه أو برغبة منه للتدليل على صحة ما يقوله

الباحث أو استنتاجه أو النتائج التى توصل إليها فى بحثه.

و- يلزم الباحث عند إيراد آرائه الفقهية أن يستند مما يرى إلى الأدلة الشرعية خاصةً القرآن الكريم والسنة النبوية، وأن يستند مما يستند إليه من السنة الأحاديث الصحيحة وعليه حينئذ أن يراعى بدقة تخريج الأحاديث النبوية.[٣]

ز- لا بأس من الرجوع إلى المؤلفات والمراجع الحديثة التى تعرضت لموضوع البحث، بل هذا من أهم الأمور التى يجب أن يراعيها الباحث حتى يكون على دراية وعلم بما وصل إليه البحث الفقهى فى المسائل المختلفة، وأن يناقش تلك الاراء والأفكار التى وردت فى تلك المراجع حتى يكون البحث ثرياً مما يؤتى أكله وأثره، وأن يكون البحث متكاملاً.

(ح) يلزم الباحث ان يشير إلى ما يتميز به الفقة الاسلامى من أمور فاقت تلك القواعد والقوانين الوضعية ليبين تميز الشريعة الاسلامية عن غيرها من القوانين الوضعية وشمولية الشريعة وعمومها وتميزها فى كل المجالات، بالاضافة على إظهار الشريعة وما يحتوية الفقة الاسلامى من كمال من غير نقض ولا قصور اللذان يعتريان دائماً القواعد والقوانين التى يصنعها البشر، لان الشريعة الاسلامية والفقة الاسلامى جاءا تامين كاملين لانهما من صنع رب البشر.

(ط) يلزم الباحث ايضاً أن يبين للقارئ الكريم أن الفقة الاسلامى ومن قبله الشريعة الاسلامية جاءا صالحين لكل زمان ومكان دون الحاجة إلى تعديل وتبديل او تقييد كشأن القواعد القانونية الوضعية لأن الشريعة الاسلامية جاءت لاسعاد البشر والخلق جميعا فى كل زمان ومكان وانها صالحة لكل زمان ومكان، وأن السعادة والخير والهناء والأمن والأمان والرفاهية فى الاتباع لشريعة الله عز وجل لاالتقليد والجرى وراء تشريعات وضعية إن صلحت لزمان ما فانها لا تصلح لزمان آخر، وإن صلحت لمكان فإنها لا تصلح لمكان آخر لانها متغيرة بأسباب وظروف المجتمعات ، لهذا فيلزم إما تعديلها أو تغييرها وتبديلها لتتوافق مع ظروف وأحوال الناس، أما الشريعة الاسلامية فهى شريعة الشمول أو العموم لأنها من عند الله تعالى العليم الخبير.[1]

المطلب الرابع

أنواع البحوث من حيث الدرجة العلمية

تتنوع البحوث وتختلف عمقا وقيمة وهدفاً على النحو التالى:

١- بحث فى مرحلة الإجازة العالية (الليسانس أو البكالوريوس):

وهو بحث يكلف طلاب هذه المرحلة بإجرائه وغالباً ما يكون

---

[1] - محاضرات للدكتور/ محمد ابراهيم التندى، القاها على طلبة الدراسات العليابدار علوم المنيا.

بحثاً قصيراً، حول نقطة محددة أو موضوع معين ويكون هذا البحث فى حدود معارف الطالب ومداركة، وغالباً ما يكون حجمه صغيراً لايتجاوز خمسين صفحة، ولكن يراعى ابتداءاً أن حجم البحث من نتائج تعود بالفائدة على العلم والمجتمع والباحث، فالعبرة بالكيف لابالكم.

والهدف من هذا البحث تعميق معلومات الطالب فى الموضوع الذى يكتب فيه، وتدريبه على ترتيب أفكاره فى الموضوع وعلى عرضها عرضاً يتمشي مع المنطق والذوق السليم.

كما يهدف هذا النوع من البحوث إلى اطلاع الطالب على عدد محدود من مراجع المادة موضوع البحث والاطلاع على اساليب اساتذة متعددين فى هذه المادة، كما يقصد منه أيضاً لفت أنظار الطلاّب وأذهانهم إلى متعة البحث العلمى وروعته، تلك المتعة التى جذبت كثيراً من الباحثين فأمضوا حياتهم كلها فى البحث العلمى دون سواه من متع الدنيا.

ويكون هذا البحث بإشراف أحد الاساتذة، ولكن الإشراف يكون عاماً، وغير مباشر نظراً لكثرة الطلاب، وغالباً ما يكون فى صورة توجيهات عامة للطلاب، ومن ثم فلا يشعر بهذا النوع من الإشراف إلا المثابرون الجادُّون من الطلاب.

وهذه البحوث فى الحقيقة لا تعدو أن تكون تقارير علميه[1]

٢- بحث لنيل درجة التخصص (الماجستير):

وهو بحث يعدّه طـلاب الدراسـات العليـا كامتحـان لطالـب التخصص يكشف عن افكار الطالـب ومواهبـه، ومـدى صـلاحيته للتحضير لدرجة الدكتوراه.

كما أن بحث الماجستير أقل من بخث الدكتوراه عمقـاً كمـا ان الأخير يحتوى بلاشك على قدر أكثر من المصادر.

ويمكن أن يكون بحث الماجستير موضوعاً يضيف جديداً للعلـم ويخدم البشرية، أو يكون تحقيقاً لمخطوطة تستحق التحقيق، نظراً لأن تحقيقها يضيف شيئاً هاماً وجديداً للعلم.

ويهدف بحث الماجستير إلى تقديم إضافة جديدة للعلم، إلـى جانـب إعطاء الطالب فرصة للدخول فى الأبحاث العميقة تحت الإشراف المباشر لأحد الاساتذة المتخصصين لتكون هذه الفرصة تجربة له فى البحث تمكنه من تدارك ما قد يقع فيه من أخطاء ويتلافاها عند إعداده للدكتوراه.

كما يهدف بحث الماجستير على إمتاع الباحـث الجديـد بمتعـة البحث العميق، مما يكون دافعاً للباحث لمواصلة البحث للحصول على درجة الدكتوراه.

وليس لبحث الماجستير حجم محدد إذ العبرة فى الكيف لافى الكم.

---

١ - كتابه البحث العلمي د/ عبد الوهاب أبو سليمان/٣١

٣- بحث لنيل درجة العالمية(الدكتوراه):

البحث الذى يقدم لنيل درجة الدكتوراه يشابه إلى حد كبير بحـث الماجستير، حيث يعده طالب بالدراسات العليا لنيل درجـة الـدكتوراه ويكون البحث تحت الاشراف المباشر لأحد الاساتذة المتخصصين فى المادة، غير أن بحث الدكتوراه يعتمد علـى مراجـع أكثـر وأكثـر، والدراسة فيه أعمق وأغزر، وأوسع وأشمل، ومستوعبة للموضوع من جميع جوانبه.

ويمكن أن يكون بحث الدكتوراه موضوعاً يضيف جديـداً للعلـم ويخدم البشرية، كما يمكن أن يكون تحقيقا لمخطوطة، إذا كان تحقيقها وإخراجها يعد إضافة جديدة للعلم وخدمة للبشرية.

ويهدف بحث الدكتوراه إلى تقديم إضافة علمية جديدة تثرى العلم وتخدم البشرية بما يقدمه من أفكار جديدة.

ويجب أن يدل البحث على أن صاحبه أصبح ذا قدم راسخ فى هـذا العلم، واسع الاطلاع فيه، وأنه قد تمت عنده ملكة البحث، وأصبح يستطيع إجراء البحوث مستقلاً دون إشراف.

ومن ينال هذه الدرجة يلقب بـ "دكتور".

٤- بحث لمجلة علمية:

وهو بحث يكتبه صاحبة دون إشراف من أحد ويقدم لمجلة علمية

تهتم بنشر البحوث فى مجال من مجالات العلم الواسعة، وقد تكون مجلة لجامعة أو لكلية، او لمركز علمى، أو لجمعية علمية. أو هيئة علمية أو غير ذلك.

وحتى يُنشر بحث فى مجلة علمية يجب أن يتسم بطابع البحوث العلمية، حيث يخضع كل بحث من البحوث لمراجعة من هيئة علمية، تشرف على المجلة، أو تعرضه على محكمين يبدون رأيهم فى البحث، ومدى قابليته للنشر.

فإن كان البحث صالحاً للنشر نشرته المجلة وإلا ردته لصاحبه.

ولهذه البحوث والمجلات أهمية كبيرة للمتخصصين والطلاب، ذلك أن كتاب البحوث كثيراً ما ينتهون إلى معلومات جديدة فيها أو يثيرون موضوعات تحتاج إلى البحث وتضيق أوقاتهم عن النهوض بها أو إكمالها.

٥- بحث لمؤتمر علمى أو مجمع علمى:

وهو بحث يكتبه صاحبه دون إشراف علمى أيضاً ويقدمه لمؤتمر علمى يعقد لمعالجة موضوع أو موضوعات معينة.

ويجب أن تضيف هذه البحوث أفكاراً علمية جديدة، أو أن تقدم حلاً لمشكلة معروضة او تزيل غموضاً علمياً.

ويقدم البحث إلى الهيئة المنظمة للمؤتمر، والغالب أن هذه الهيئة تحدد الموضوع أو الموضوعات وتحيط بها الباحثين قبل المؤتمر

بوقت كاف، وتحدد زمان ومكان المؤتمر.

وتلقى البحوث المقبولة أمام المجتمعين فى المؤتمر العلمي ليخرج المؤتمر فى النهاية بمجموعة من الأبحاث والتوصيات فى الموضوع أو الموضوعات التى طرحها المؤتمر، وغالباً ما تطع هذه البحوث بعد ذلك.

ومن أمثلة هذه المؤتمرات: المؤتمرات المتعددة التى يعقدها مجمع البحوث الإسلامية بمصر منذ إنشائه عام ١٩٦١م، والمؤتمرات التى يعقدها مجمع الفقه الاسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى بجدة، ومؤتمر الفقة الاسلامي الذى عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ- ومؤتمر السنّة الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٧٨م- ومؤتمر الدعوة الذى عقد بالقاهرة ايضاً عام ١٩٨٨، وغير ذلك كثير.

المبحث الثانى

مراحل البحث العلمى

وينقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب:

المطلب الأول: كيفية اختيار موضوع البحث.

المطلب الثانى: ضوابط اختيار البحث.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لخطة البحث.

المطلب الرابع: العناصر الأساسية لمقدمة البحث وخاتمته.

المطلب الخامس: تحقيق المخطوط الفقهى ودراسته.

المطلب الأول

كيفية اختيار موضوع البحث.

يعد اختيار موضوع البحث أهم مرحلة من مراحل البحث إذ يتوقف البحث على موضوعة ودرجة أهميته .

واختيار البحث وموضوعه هو مهمة الطالب أولاً وأخيراً فإن الطالب الذى يظفر بجدة وعمله ببحث له أهمية مرتبطة بواقع الناس يتوقع نجاحه وتفوقه فى بحثه بخلاف أولئك الذين تقدم لهم الموضوعات جاهزة سرعان ما يبدو فشلهم العلمى.

فإن من أخطر الأشياء" أن يبدأ الباحث حياته عالة على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصية من خواص بحوثه، ولايستطيع فيما بعد أن يتحول باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة باحث، فقد انطبع بطابع التبعية لغيره، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقى، فوجودة دائماً تابع لوجود غيره كوجود النباتات المتسلقه على الاشجار الشامخة.[1]

هذا ويتم اختيار الباحث للموضوع عن طريق القراءة الواسعه الشاملة فى مجال التخصص.

وينبغى أن يمزج فى قراءته بين القديم والحديث وأن لا تقتصر

---

[1] - البحث الأدبى. للدكتور/ شوقى ضيف/١٨

قراءته على الكتب الحديثه فقط، بل إن المصادر القديمة هى الموسوعات الفقهية التى يمكن أن تفجّر له بعض الموضوعات التى يمكن أن تشكل مستقبله العلمى.

ومما يساعد على الاختيار الدقيق للموضوع، فضلاً عن القراءة الواسعة الاتصال بالاساتذة المتخصصين فى الجانب المراد بحثه.

فمثلاً لابد أن يسأل نفسه فى أى مجال من مجالات الفقة يريد أن يبحث؟ هل يبحث فى فقه مذهب معين، أم يجعل دراسته مقارنة بين المذاهب، وأية مذاهب هى، هل الأربعة المشهورة أم غيرها؟

وأيضاً هل يبحث فى آيات الاحكام، اوفى أحاديث الاحكام، أو مناهج المصنفين فى هذا، أم يبحث فى جهود فقيه من فقهائنا وتاثيره فيمن بعده، أم يتناول مشكلة فقهيه معاصرة تحتاج إلى تكييف فقهى لها، أم يحاول بناء نظرية فقهية إسلامية من قواعد الفقة الإسلامى ومبادئه فى احد جوانبه[1]

وينبغى للباحث ان يحدد معالم بحثه تحديداً دقيقاً بحيث لايكون واسعاً جداً، أو ضيقاً جداً، لأن الأول يحتاج إلى جهود متضافرة تخرج عن طاقة باحث واحد، وأما الثانى فإنه لا يفى برسالة جامعية ينال بها درجة علمية، إلا أن الأخير يصلح لتدريب الطلبة والطالبات فى

[1] - البحث الفقهي. د/ اسماعيل سالم/٢٣

المراحل الفقهية من التعليم الجامعى على البحث العلمى الدقيق المتخصص.

فالموضوعات الواسعه جداً لا يرجى من ورائها نفع كبير ولاثمرة طيبة.

والخلاصة: أن حسن اختيار الموضوع يعد من العوامل القوية فى نجاح البحث، فلابد للطالب أن يختار البحث الذى يلاقى صدى قوياً فى نفسه وتجاوباً تاماً مع ميله وفكره، فلا يختار موضوعا لا يميل إليه أو آخر يخالف عقيدته، ويسبق اختيار الموضوع الإعداد لهذا الاختيار بالقراءة الواسعة للعلم الذى سوف يتجه الباحث لاختيار الموضوع منه، فهى التى تكوّن البحث، وعليه أن يبحث عما إذا كان هذا الموضوع كتب فيه أو لا، فيلزم أن يكون الموضوع إما شيئا لم يبحث من قبل، وهذا سيوصله إلى نتائج جديده، وإما ان يكون الموضوع قد بحث فيه بعض الجوانب دون البعض الآخر، وقد يكون الموضوع شرحاً لبعض الأمور المختلفة غير الواضحة مثل شرح بعض الكتب والمصنفات، وهناك بعض المؤلفات ولكنها لم تكن ذات نتائج إيجابية، ولذا يمكن للباحث ان يتناول هذه المؤلفات ويحاول ان يخرج منها بنتائج جديده او موضوع متفرق يحسن جمعه وفهرسته.

ولابد من استشارة المشرف فى اختيار الموضوع لأن المشرف أقدر منه على معرفة الموضوعات وحدودها، وهل كتب فيها سابقاً

أم لا، والجهد الذى يمكن ان يبذل فيها والنتائج التى يمكن أن يتوصل إليها الطالب. وكذلك فربما أن يكون المشرف عنده بعض الموضوعات التى يرى أنها فى حاجة إلى بحث، فيختار للطالب أحد هذه الموضوعات، ولاينبغى أن يقتنع الطالب بما يقترح عليه المشرف إلا بعد أن يقرأ ويدرك أبعاد هذا الموضوع، والمادة الأولية التى يمكن أن يجمعها لهذا الموضوع، ولا مانع أن يستشير .أهل العلم فى الاختيار.

المطلب الثانى

ضوابط اختيار البحث

من العوامل التى تساعد على نجاح البحث واتيان ثمرته الموجودة ما يلى:

١- ألا يكون قد كتب فيه من قبل، بل هذا شرط تشترطه الجامعات، ضماناً للأصالة والجدة، وانتظاراً للنتائج المرجوة من البحث.

٢- عقيدة الباحث وعاطفته وكذلك أخلاقة وطموحاته، وكذلك الأمر بالنسبه للمشرف عليه، بل وللبيئة نفسها.

٣- طريقة عرض الباحث ومقصده، فكلما كان عرض الباحث عظيماً، ومقصدة نبيلاً مبتغياً الحق ومرضاة وجه ربه الأعلى، ذلل الله له الصعاب ومهد له طريق الصواب، وكما قال ابن عباس رضى الله عنهما "إنما يعطى الرجل على قدر نيته".

٤- أن يكون الموضوع مهماً

أى يجب أن يكون موضوع البحث ذا أهمية تستحق الجهد الذى سيبذل فى سبيله، وتتمثل هذه الأهمية فى الفائدة التى تعود على العلم والمجتمع والباحث من هذا البحث، فينبغى أن تكون إضافة علمية جديدة للعلم يسعد بها الباحث طوال حياته لما يقدم من أفكار تخدم مادة التخصص، كما يقدم خدمة للمجتمع، كما يشمل عليه من أفكار تضع حداً أو حلاً لمشكلة قائمة، كما يخدم الباحث نفسه فى مجال عمله أيا كان هذا العمل.

قال بعض الحكماء: "خير العلم ما نفع، وخير القول ما ردع".

وقال بعض الأدباء: "ثمرة العلوم العمل بالمعلوم"[1]

٥- أن يكون جديداً

يجب أن يكون الموضوع جديداً اى لم يبحث قبل ذلك أوبُحث ومضت عليه مدة، أو لم يسجلة باحث لاجراء بحث فية.

وتحتفظ الجامعات ومراكز البحث العلمى بسجلات تسجل فيها الموضوعات التى بُحثت، وتلك التى لم تُبحث، وأكثر جامعات العالم وضعت هذه المعلومات على الحاسبات الآلية التى يمكن الدخول عليها من أى مكان فى الدولة والحصول على المعلومة المطلوبة فى لحظات.

---

[1] - كتاب أدب الدنيا والدين للماوردى/ ٦٩

ولا يجوز لباحث ان يبحث موضوعاً تناولة باحث أخر إلا إذا مضت مدة معينة هى خمس سنوات فى بعض الجامعات وعشر فى بعضها الآخر.

وقد أصدر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض دليلاً للرسائل الجامعية التى نوقشت فى مختلف مراكز البحث العلمى بالمملكة العربية السعودية، وقد ضم فى طبعته الثانية عناوين جميع الرسائل التى أجيزت بالمملكة حتى نهاية عام ١٤١٣هـ- إضافه إلى بعض الرسائل التى نوقشت فى مطلع عام ١٤١٤هـ فى شئ فروع المعرفة، وهو عمل مفيد جداً، وينبغى أن يكون هذا الدليل متوافراً لدى جميع مراكز البحث العلمى فى العالم، لما له من أهميه بالغة للعلم والعلماء.

وتتعاون الجامعات ومراكز البحث العلمى فيما بينها بتبادل قوائم للموضوعات التى بُحثت ، وتلك التى تحت البحث، حتى لا يتكرر بحث الموضوعات.

ولذلك يجب على الباحث عند اختيار موضوعه مراجعة هذه القوائم فى كليته، وما شابهها من الكليات او مراكز البحث العلمى فى مجال التخصص.

٦- أن يكون الباحث راغباً فى الموضوع

ينبغى أن تكون للباحث رغبة أكيدة وميل واضح لبحث الموضوع،

ذلك ان الباحث سيعايش هذا الموضوع سنوات قد تطول وستقترن باسمه مدى حياته، فإذا توافر حب الباحث لموضوعه ورغبته بحثه فسيكون البحث أكثر متعة، لأن البحث سيمتزج بدمه ويتصل بروحه".

وسيكون الباحث أكثر حماساً وصبراً فى معالجة البحث وتحمل مشاقه، ومواجهة صعوباته لأنها مشاق، وصعوبات من محبوب وفى سبيله.

٧- أن يكون الباحث قادراً على السير فيه:

أى يجب أن تتوافر لدى الطالب القدرة على السير فى موضوع البحث الذى يريد ان يسجله من حيث الثقافة والمال والوقت.

فالطالب الذى لا يجيد لغات أجنبية لا يكون موفقا فى اختياره إذا اختار موضوعاً يحتاج إلى لغات أجنبية، ومن ثم يجب على مثل هذا الطالب أن يبتعد عن بحث الموضوعات التى يتوقف بحثها على لغات أجنبيه، أو معظم مراجعها بهذه اللغات، والطالب الذى يفتقد القدرة المالية يجب ان يبتعد عن البحث فى الموضوعات التى تحتاج إلى سفريات كالموضوعات التى تضطره أن يسافر إلى بلاد معينة للاطلاع على مراجع خاصة ، لاتتوافر فى بلده كالاطلاع على مخطوطات نادرة توجد فى بلاد بعيده أو الموضوعات التى تحتاج إلى مراجع حديثة لم تزود بها المكتبات بعد.

والطالب المقيد بوقت معين كطلاّب البعثات العلميه والمعيدين

يجب عليه أن يراعى فى اختيار موضوعه امكانية الانتهاء من الموضوع خلال المدة المقيد بها، والطالب أعرف الناس بقدراته، ومن هنا يجب أن يعطى الفرصة كاملة لاختيار الموضوع الذى يتناسب مع قدراته وميوله، ومن أكبر الأخطاء فى هذا المجال أن يكلف الطالب باجراء بحث فى موضوع معين، إو أن توزع الموضوعات على الطلاب بالترتيب.

يقول النووى :"وينبغى ان يعْتَنى بالتصنيف إذا تأهل له، فيه يطلع على حقائق العلم ودقائقه ويثبت معه، لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع على مختلف كلام الائمة ومتّفقه، وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفه المجتهد، وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف مالم يتأهل له فإن ذلك يضره فى دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضاً من إخراج تصنيفه من يده الا بعد تهذيبه، وتزداد نظره فيه وتكريره، وليحرص أيضاً على إيضاح العبارة وايجازها، فلا يوضح إيضاحاً ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز ايجازاً يفضى إلى المحق[1]

٨- ان تكون مادته العلمية متوافرة:

حتى يكون الاختيار موفقا يجب أن تكون مادة البحث العلمية

[1] - المجموع للنووى ٢٩/١، ٣٠

متوافره فى مراكز المعلومات المحلية، ذلك أن الباحث له يكتب رسالته من فراغ أو من معلوماته الخاصة، بل لابد لكل بحث من مادة علمية ينطلق منها ويعتمد ويبنى عليها، فلابد إذن من توافر هذه المادة العلمية من مصادرها الأصلية، بل ولابد أن تكون هذه المادة متاحة بالقدر الكافى لإعداد الرسالة المطلوبة(ماجستير أو دكتوراه).

٩- أن يكون مقداره مناسباً:

يجب أن يكون مقدار موضوع البحث مناسباً، فلا هى بالواسع جداً ولا بالضيق جداً، ذلك أن الموضوع الواسع سيصعب على الباحث حصره والإلمام به من جميع جوانبه، مما يضطر الباحث إلى الاختصار فى بعض جوانبه وإهمال بعضها الآخر، ومن ثم فلن يخدم الموضوع خدمة جيده.

والموضوع الضيق جداً سيصعب على الباحث معالجته مما يضطره للتوسع فى نقاط البحث واضافه معلومات قد تكون بعيده الصلة عن موضوع الحديث فما يبعد البحث عن الموضوعيه وينفى عنه صفه هامه من صفات البحث العلمى.

والجدير بالذكر أنه لا اعتبار للحجم فى تقييم البحوث فلاقيمة لكتابة آلاف الصفحات التى لا تضم جديداً، والبحث الذى يحتوى على إضافة علمية جديده يحوز أعلى درجات التقدير وإن كان حجمه صغيراً.

١٠- أن يكون فكرته واضحة:

ينبغى أن يكون الموضوع واضح الفكرة حتى يستطيع الباحث أن يتبين طريق بحثه من البداية، ويعرف حدوده وأبعاده أيضاً.

أما إذا كان البحث غامض الفكرة فإن الباحث لن يعرف المعلومات التى تدخل فى بحثه، والتى لا تدخل، ولن يكون محيطاً بأجزاء موضوعه ونقاطه، ولن يعرف ما الذى يمكن ان يضيفه من المعلومات مما يدخل تحت الموضوع وما لا يدخل بحثه مما يجعل الباحث يقرأ كثيراً، ويسجل معلومات شتى ما له صلة بالموضوع، وما ليس له صلة[(١)].

المطلب الثالث

العناصر الأساسية لخطة البحث

هناك عناصر أساسية ينبغى توافرها فى الخطة وهذه العناصر هى:

١- **عنوان البحث:** فعنوان البحث يجب أن يقرأ الموضوع منه، بحيث يدل على أجزائه وأبعاده دلالة علمية دقيقة تمكن القارئ المتعجل من إدراك مضمون البحث لأول وهله.[(٢)]

فإن أول ما يطالع القارئ من البحث عنوانه، ولذلك يعد اختيار

---

١ - كتابه البحث العلمي. د/ عبد الوهاب أبو سليمان / ٤١

٢ - كتابة البحث العلمى. د/ عبد الوهاب أبو سليمان / ٤٦

عنوان البحث من أهم النقاط فى اجراء البحث، ولو تسرع الطالب فى اختيار عنوان بحثه فإن ذلك سينعكس على الباحث وعلى بحثه طوال فترة إعداده، وفى مناقشته، وبعد المناقشه.

ولذلك ينبغى على الطالب أن يعرض عنوان موضوعه على أساتذة متخصصين، ويسمع ملاحظاتهم عليه، حتى يخرج العنوان مشتملاً على مواصفات العنوان الجيد وحتى لا يجد الباحث بنفسه بعد ذلك مضطراً إلى الكتابة فى نقاط لم يكن يقصدها، أو ان يترك موضوعات كان يقصدها، لأن الطالب سيكون مقيداً فى كتاباته بحدود عنوان الموضوع المسجل.

وعلى ذلك يجب مراعاه هذه الأمور قبل اتخاذ إجراءات تسجيل الموضوع، حتى لا يضطر الباحث إلى تغيير العنوان، ويبدأ مدة جديدة مما يضاعف عليه الوقت.

ويراعى أن يحمل العنوان الطابع العلمى الهادى الرصين بعيداً عن العبارات الدعائية المثيرة التى هى أنسب وألصق بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، أما الأعمال العلمية فيتحتم أن تتحلى عناوينها بالموضوعية المجردة من الإثارة والانفعالية.

٢- وضع تقرير عن أهمية الموضوع أو البحث فيه بعد القراءة فى هذا الموضوع الذى اختاره من الممكن أن يضع التقرير الذى يقنع نفسه أولاً أن هذا الموضوع له أهميه كبيرة، ومراحل من البحث منه

واضحة له، ومعظم مصادره معروفة لديه، واقتراحاته حول النتائج التى يمكن ان يتوصل إليها فى اثناء قراءته حول الموضوع.

فالتقرير يبين أهمية الموضوع والحاجة الماسة إلى دراسته والمنهج الذى يمكن أن يتبع فى دراسته، والنتائج التى يمكن أن يتوصل إليها الباحث من هذا الموضوع، وأهم مصادره التى سيعتمد عليها، وتبرز أهمية التقرير من أن هناك موضوعات تبدو أنها ليست جديرة بالبحث. ولكن التقرير يُبرزها بأنها جديرة بالبحث.[١]

٣- أهمية الموضوع:

يُبرز الطالب تحت هذه الفقرة قيمة بحث هذا الموضوع، ويُظهر الفائدة العلمية والعملية لهذا البحث

٤- مخطط البحث:

حيث يقسّم الطالب بحثه إلى أقسام ثم أبواب ثم فصول ثم مباحث ثم مطالب ثم فروع وهكذا.

والافضل الاكتفاء بالخطوط الرئيسية، ذلك أن الفروع غالباً ماتتعدل فى أثناء البحث فضلاً عن أن كثرتها تؤدى إلى تشتيت فكر القارئ ولا يلزم أن يكون التقسيم كما ذكرنا، بل يجوز أن يكون

---

١ - مذكرات فى مراحل البحث العلمي. محاضرات ألقاها د/ رفعت فوزى عبدالمطلب على طلبة الدراسات العليا بدار علوم المنيا والقاهرة.

البحث أبواباً أو فصولاً، أو فصولاً فقط، أو مباحث فقط، غاية الأمر أن يكون التقسيم وفقاً لمنهج معين.

٥- منهج البحث:

ويبين الطالب فى هذه الفقرة القواعد التى سيتبعها فى عرضه لقضايا الموضوع، والوسائل التى سيسلكها ليصل إلى النتائج[١]

٦- الدراسات السابقة فى الموضوع:

إذا كان موضوع البحث قد كتب فيه قبل ذلك فيجب على الطالب ان يدرس ما كتب دراسة دقيقة وأن يقدم قائمة وصفية لما سبق كتابته فى الموضوع ويبين صله كل ما كتب قبل ذلك بالبحث الجديد، ويفيد هذا البيان فى تجنب تكرار البحث فى موضوع واحد، كما يبين للمجلس العلمي الذى سيبحث خطة البحث الفوارق بين موضوع البحث الجديد وما كتب من قبل ذلك، أو على الأقل بين الدواعى لبحث موضوع ما مرة ثانية.

٧- حدود البحث:

يذكر الطالب فى هذه الفقرة أبعاد بحثه، ما يدخل تحت الموضوع وما لا يدخل حتى يتضح من البداية للطالب وللمجلس العلمي النقاط التى يشملها البحث. وتلك التى لا يشملها، ومن ثم يمكن استدراك النقص فى الموضوع وحذف الزيادة منه من أول الأمر.

---

١ - كتابة البحث العلمى:د/ عبد الوهاب أبو سليمان / ٥١

٨- قائمة أولية بالمصادر:

يذكر فيها الطالب مجموعة من المصادر الأولية التى اشتملت على المادة العلمية للبحث ويمكن الرجوع إليها حتى يطمئن الطالب، ويطمئن المجلس العلمى إلى وجود مادة علميه لهذا البحث.

ويراعى أن خطة البحث التى يتقدم بها الطالب ليست نهائية، ولايلزم المجلس العلمى بقبولها على وضعها أو رفضها، وإنما يجوز للمجلس أن يدخل عليها ما يراه من التعديلات، سواء بالتغيير أم بالحذف، أم بالإضافة.[١]

مصادر البحث ومراجعه:

يفرّق بعض الأساتذة بين المصدر والمرجع، ويرونَ أن مصادر البحث هى مراجعه الأصلية، وهى أقدم ما يحوى مادة عن موضوع ما.[٢]

ومن هذه المراجع الأصلية تستمد الرسائل قوتها وعظمتها، فبقدر ما تكون مصادرها مراجع أصلية معتمدة او تكون مخطوطات نادرة تكون قيمه الرسالة ووزنها العلمى، لا سيما إذا كانت المعلومات المستفادة منها لم تسبق من قبل.

أما مراجع البحث فهى المصادر الثانوية للبحث وهى تستقى

---

[١] - منهج البحث العلمى.د/ حامد محمد ابو طالب / ٦٢

[٢] - كيف تكتب بحث او رساله. د/ احمد شلبى/ ١٥٦

مادتها العلمية من المصادر الأصلية المتعددة وتخرجها فى شكل جديد.

وإذا وجد الباحث مأربه فى مِرجع حديث، وجب عليه أن يعود إلى ما أخذ عنه صاحب المرجع الحديث ذلك أن رجوع الباحث إلى المراجع الأصلية ضرورى جداً، فهى الأصل والأساس.

ويرى بعض آخر من الأساتذة أنه لا فارق بين المصدر والمرجع. وأنهما بمعنى واحد، وإن كان هناك فارق بين المصادر الرئيسية والمصادر الثانوية، أو المراجع الأصلية، والمراجع الثانوية، **ويقصد بالأصلية:** ما كانت اساساً بنيت عليه الرسالة، أما الثانوية فهى ما استفاد منها الباحث فائدة ثانوية.

وأياً كان الأمر، فإن البحث الأصيل هو الذى يقوم على المراجع الأصلية، أما المراجع الثانوية فلا يمكن عدّها مصادر، وإنما يمكن الرجوع إليها استثنائياً بمناهجها.

ومن الخطأ البيّن أن تقوم أبحاث الدراسات العليا على هذه المراجع إلا ما كان منها مشتملاً على معلومات فريدة، وأن تكون مناقشة لفكرة معروضة، أو نقداً أو استحساناً.

ويراعى أن أصالة المرجع تقاس بكونه أقدم ما حوى المادة العلمية فى موضوع ما إلى جانب كونه فى التخصص نفسه.

فاستقاء المعلومات اللغوية من كتب الفقة مثلاً لا يصح، ويعتبر

المرجع هنا مرجعاً غير أصيل، مع انه من أعظم كتب الفقه، وكذلك بيان درجات حديث نبوى لا يؤخذ من كتاب فقه أو تفسير او نحو ذلك، وتعتبر هذه المؤلفات مراجع غير اصلية فى هذه المعلومة، ولذلك يجب الرجوع فى بيان درجة الحديث إلى كتب التخريج، فهى التى تعتبر مصادر أصيلة فى ذلك، وما دام المصدر الأصيل له هذه الأهمية فيجب الاعتماد عليه كلما أمكن ذلك، وتركيز التوثيق به دائماً، ويعمل الباحث على إظهاره، وإبرازه كمصدر لمعلومة معينة، توافرتْ لها مصادر متعددة لأنه الأصل فى المعلومة.

ولا يرجع الباحث لمرجع متأخر مع وجود غيره متقدم، الا إذا كان المرجع الأصيل المتقدم غير موجود، أو اشتمل المتأخر على معلومات غير وارده بالمرجع الأقدم أو كانت للمتأخر ميزة تقتضى تقديمة، فهنا يذكر المرجع الأحدث.

وإذا رأى الباحث أن يورد مصادر متعددة لمعلومة ما فيجب أن يُرتّب المراجع عند التوثيق بها بحسب أسبقية مؤلفيها، الأقدم ثم القديم، ثم الحديث ثم الأحدث.[1]

على أن هناك بعض الأمور التى ينبغى مراعاتها فيما يتعلق بالمراجع الأصيلة والثانوية وهى:

١ - البحث الأولى د/ شوقى ضيف/ ٤٦

١- قد يكون المرجع حديثاً، ولكنه أصيل، وذلك إذا اشتمل على معلومات لم يشتمل عليها أى مرجع قبله حتى ولو كان هذا المرجع صحيفه.

٢- المراجع الثانوية قد تشمل على معلومات أصلية وذلك إذا اشتملت على أفكار لم يسبقها إليها أحد.

٣- الحقائق العلمية المسلمه يجوز إيرادها بدون توثيق من مرجع أصيل أو ثانوى.

٤- المرجع قد يكون أصيلا فى علم ما. ولكنه غير أصيل فى معلومة ما، فإن الباحث فى الفقه مراجعه الأصيلة كتب الفقه الأصيلة، وإذا أراد أن يوضح لفظاً، فمراجعه الأصلية فى ذلك كتب اللغة، وإذا استقى هذه المعلومة من كتب الفقه يكون مصدر غير أصيل، وإذا أراد أن يُخرّج حديثاً فمصدره الأصيل كتب تخرج الأحاديث وإذا اعتمد فى ذلك على كتب الفقه، فإن مصدره يكون غير أصيل، وإذا عرض مسألة فى مذهب معين فمصدره الأصيل كتب الفقه فى هذا المذهب، وإذا استقى الرأى من كتاب فقه لمذهب أخر يكون مصدره غير أصيل، وهكذا.[1]

وسائل التعرف على المصادر:

التعّرف على المصادر خبرة يكتسبها الباحث من إجرائه للبحوث

١- منهج البحث العلمى د/ حامد محمد ابو طالب / ٦٦ – ٦٧

وكثرة اشتغاله بها، ومع ذلك فهناك وسائل يمكن عن طريقها التعرف على المصادر.

ومن هذه الوسائل ما يلى.

١- دوائر المعارف والموسوعات العلمية

رجوع الباحث إلى دوائر المعارف والموسوعات العلميه تمكنه من الوقوف على عدد من مراجع بحثه، ذلك أنها محررة بأقلام مجموعة ضخمة من المتخصصين، ومدون عقب كل مقال فيها قائمة بالمصادر، ويستطيع الباحث أن يصل إلى عدد من مراجع بحثه من هذا الطريق، وعلى الباحث أن يدون هذه المصادر بقوائم مراجع بحثه.

٢- البحوث والوسائل الجامعية:

الأصل والغالب أن تكون البحوث والرسائل ملتزمة بالمنهج العلمى الصحيح، ومن ثم يستطيع الباحث ان يطلع على بحوث، أو وسائل تبحث موضوعات ذات صله بموضوعة، ومنها يقف على عدد ضخم من المصاجر وعليه ان يبادل بتسجيلها فور ورودها.

٣- الدوريات العلمية المتخصصة:

تُصدر مراكز البحث العلمى والجامعات دوريات علمية تُنشر فيها البحوث العلمية التى تهمها فى مجال تخصصها، وهى بحوث

علميه ممكنة على مستوٍ رفيع ومراجعة الباحث لهذه الدوريات فى مجال تخصصه يضع يده على قدر كبير من المراجع.

٤- مدونات المصادر:

وهى مؤلفات يهتم واضعوها بتدوين المصادر فى العلوم والفنون المختلفة وأسماء أصحابها.

ومن هذه المؤلفات ما اتخذ أسماء العلوم مدخلاً للحديث عن المؤلفات والمؤلفين، حيث يورد العلم ثم يذكر المؤلفات والمؤلفين، ومها ما اتخذ من اسماء الكتب مدخلاً، حيث رتَّب المؤلفات حسب ترتيب الحروف أبجدياً، أو أبتثياً، ومنها ما اتخذ من اسم المؤلف مدخلاً، حيث يورد أسماء المؤلفين مرتبةً ثم يذكر مؤلفاته.

٥- الكتب الحديثة الجيدة:

مراجعة الكتب الحديثة الجيده فى مجال التخصص تفيد الباحث قطعاً، ذلك أن هذه الكتب يلتزم مؤلفوها بتوثيق المعلومات التى يذكرونها ومن ثم يستطيع الباحث أن يقف على كثير من المصادر من هذا الطريق.

٦- فهارس المكتبات:

رجوع الباحث إلى فهارس المكتبات فى مجال التخصص يضع يده على كثير من المصادر، ذلك أن المكتبات غالباً ما تضع ضمن

فهارسها فهرساً للمؤلفات فى كل تخصص، ورجوع الباحث إلى هذه الفهارس يدله على كثير من المصادر لبحثه لاسيما المكتبات المتخصصه كمكتبات كليات الشريعة فى مجال الفقه والأصول ومكتبه كليات التربية وفى مجال التربوى.. وهكذا.

٧- القائمون على أمر المكتبات:

الاستعانة بالقائمين على أمر المكتبات أمر هام لكل باحث، فهم يقومون على خزائن العلم، وينبغى للباحث مراجعتهم، ومحادثتهم واطلاعهم على الموضوع وأجزائه، وهم بحكم عملهم سيرشدون الباحث إلى كتاب ثمين أو مخطوط نادر، وعلى الأقل يقرّبون له الطريق، ويضيئونه له. فما يوفر وقت الباحث وجهده.

٨- ذو الخبرة بالبحوث:

تردد الباحث على ذوى الخبرة بالبحوث من أساتذة وباحثين أمر لازم، ومفيد للباحث فائدة مباشرة له، ذلك أن عرض الموضوع عليهم باجزائه، وماقستهم فيه، وطلب عونهم يمد الباحث بمصادر كثيرة لبحثه فهم بحكم خبرتهم سيرشدون الباحث إلى مراجع جديدة أو قديمة، قد تكون غائبه عنه.

٩- المشرف:

مراجعة المشرف على البحث من أهم الوسائل للتعرّف على

مصادر البحث، ذلك أن المشرف يعيش البحث مع الباحث، ويظل البحث شاغلاً ذهنه ساكناً فى حيز منه حتى ينتهى.

ولذلك نرى أن مراجعته ستفيد الباحث بحصاد الجديد من فكر أستاذه فيما يتعلق ببحثه أو غيره.

من شأن هذه الوسائل انْ تمد الباحث بقدر معقول من مراجع بحثه، وعليه أن يعد قائمة او قوائم بهذه المراجع[1]

المطلب الرابع

العناصر الأساسية لمقدمه البحث وخاتمته

مقدمة الرسالة هى أول ما يطالع القارئ، ولذلك يجب على الباحث أن يمنحها من الاهتمام والعناية ما تستحق حتى تخرج واضحة المعالم، وتدل على الرسالة دلالة وافية.

ويراعى أن تكون المقدمة مركزة فى معلوماتها، حيث يورد الباحث عصارة الرسالة فيها، ويصب ذلك فى أسلوب سهل أخّاذ، يجذب القارئ ويشد انتباهه وينتقل به من نقطه على أخرى فى تسلسل منطقى.

ويجب ان تشتمل المقدمة على النقاط الآتية:

١- البسملة، والحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ فيفتتح كلامه

١- كتابة البحث العلمى/ عبد الوهاب ابو سليمان / ٧٣

ببسم الله الرحمن الرحيم، و الثناء على الله تعالى، تأسياً بالكتاب الكريم، وامتثالاً لقول رسول الله ﷺ **"كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر"**. وفى رواية **"بالحمد الله"** ولذلك يجمع بينهما لأمر الله تعالى" **يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلم تسليماً**"[١].

وكل ذلك رجاء البركة لتأليفه، وطلباً للعون من الله عز وجل على إتمام بحثه وسلوكاً لمسلك العلماء المؤلفين، الذين بارك الله فى أعمارهم ومؤلفاتهم.

٢- شرح أهمية موضوع البحث وبيان قيمته العلمية والعملية، وفائدة البحث بالنسبه للعلم والمجتمع والباحث.

٣- ذكر الباعث على اختيار هذا الموضوع.

٤- إيراد الأبحاث والدراسات التى تناولت هذا الموضوع، أو جانباً من جوانبه، وبيان ما فيها من عيب أو حسن بصورة موجزة جداً، وبيان الفارق بينها وبين بحثه، والميزات التى تُميّز بها هذا البحث عن هذه الدراسات والبحوث.

٥- بيان أبعاد الموضوع كله، ثم تحديد موضوع البحث الذى يتصدى الباحث لمعالجته.

٦- بيان المنهج الذى سلكه الباحث فى معالجته لموضوعات البحث.

٧- التقسيمات الأساسية للبحث، وبيان أوجه الترابط بينها.

---

١ - الأحزاب / ٥٦

٨- الصعوبات التى قابلت الباحث فى إجراء بحثه ولا ينبغى أن يتطرق إلى الصعوبات المالية التى واجهته أو الأحوال الأمنية وما إلى ذلك، ويجب على الباحث أن يلتزم الموضوعية فى ذلك، ويكون صادقاً وواقعيا، غير مبالغ فى إيراد الصعوبات، ويقصد من وراء ذلك توجيه الأنظار لهذه الصعوبات والمشكلات، ومن ثم يراعيها الباحثون، ويعمل المسئولون عنها على إزالتها.

٩- قائمة بالمصطلحات والمختصرات والرموز الخاصة بالبحث وبيان معانيها.

١٠- خاتمة البحث: هنا وتشتمل على نتائج البحث.

والمقصود بنتائج البحث: الإضافة العلمية الجديدة التى أتى بها هذا البحث والتى من شأنها أن تعود بالفائدة على العلم، والمجتمع والباحث.

ويورد الباحث هذه النتائج وفقاً لمنهج معين أما وفقاً لترتيب البحث باباً باباً، أو يورد الأهم ثم المهم.

وقد يشير الباحث فى خاتمة البحث إلى ضرورة أجراء بحوث فى بعض الموضوعات على مدى أوسع يرى أنها فى حاجة إلى البحث، وضاق وقتها عنها. أو أن بحثها يخرجه عن الموضوعية، فيشير إلى ذلك ويجب ألا تطول الخاتمة، وإذا اضطر الباحث إلى إيراد مادة تطيل الخاتمة، فالأفضل إيرادها خلال البحث.

١١- ملاحق الرسالة: فقد يواجه الباحث فى أثناء بحثه بعض المعلومات التى تمت بصلة لموضوع البحث ولكنها ليست منه، ويرى الباحث إن هو تركها يُفوّت القارئ شئ، وذكرها يؤدى إلى طول الموضوع، وتشعبه، ومن ثم تكتب هذه المعلومات مستقلة عن موضوع الرسالة، وأيضا قد يورد الباحث إحصائيات أو بيانات، أو ما يشبه ذلك.

ويرى بعض الأساتذة أن الملاحق توضع بعد قائمة مصادر البحث، وهى التى تلى موضوع البحث ووجهة نظرهم أن الملاحق شئ مستقل عن الرسالة، ويمكن الاستغناء عنه بعد أن ذكر فى صلب الرسالة ما يحتاج إليه من المعلومات الواردة فى الملاحق بخلاف قائمة مصادر البحث فهى أساسية ولا يمكن الاستغناء عنها بالرغم من إيراد المعلومات اللازمة فيها فى صلب الموضوع ومن هنا يرونَ أن تقدم قائمة المصادر على الملاحق.

١٢- قائمة مصادر البحث: تعد قائمة المصادر دليلا على صدق الباحث وأصالة البحث ومكانتهما، وتبين مدى ما يتمتعان به من تفكير منطقى منظم، ولذلك فهى معيار مهم فى بيان قيمة البحث واعتماده، ومن ثم ينبغى الاهتمام بها وإعطاؤها جهداً زائداً حتى تخرج عن الصورة اللائقة.

ولا يمكن أن يجاز بحث لم يشتمل على قائمة بالمصادر لعدم

وجود دليل على أصالة البحث ومصادره وترتب هذه القائمة على نمط من الأنماط التالية:-

(أ) الترتيب بحسب أسماء المؤلفين.

(ب) الترتيب بحسب أسماء المصادر.

(جـ) الترتيب بحسب تواريخ نشر المصدر.

١٣- مجموعة القوائم والمصادر: تأتى بعد قائمة المصادر مجموعة القوائم، وإيراد القوائم فى البحوث ليس تزيداً أو تفضلاً وإنما هو عمل أساسى من البحث، يدخل بين عوامل تقييمه، ذلك أن للقوائم فوائد جليلة، فهى تساعد على الاستفادة بما ورد فى البحث عن معلومات متنوعة، وتعطى مؤشرا واضحا وصادقا على حجم مابه من معلومات، ومقدار ما بذل فيه من جهد، وتدل القارئ على المكان الذى وردت به المعلومة أو الآية أو الحديث أو بيت الشعر أو الشخصية وغير ذلك.

وتتنوع القوائم بحسب طبيعة البحث، وعموما هناك قائمة للآيات القرآنية التى وردت بالبحث، وأخرى للأحاديث النبوية، وثالثة للأعلام، ورابعة لأبيات الشعر، وخامسة للأمثال، وتأتى فى النهاية قائمة الموضوعات والمحتويات.

ويراعى فى هذه القوائم الترتيب الداخلى وفقا لما تقتضيه المادة العلمية الواردة بالقائمة.

- فبالنسبة لقائمة الآيات القرآنية قد ترتب على الحروف الهجائية، ثم يذكر أمام الآية رقم الصفحة التى وردت الآية بها، ثم اسم السورة، ورقم الآية، وقد ترتب وفقاً لترتيب ورودها فى المصحف، فتذكر الآية ثم السورة التى وردت بها، ورقم الآية والصفحة أو الصفحات التى وردت بها، وقد ترتب وفقا لترتيب وردها فى البحث، ويذكر رقم الآية واسم السورة ورقم الصفحة أو الصفحات التى وردت بها.

- وفى قائمة الأحاديث ترتب وفقاً للحروف الهجائية فيذكر الحديث ثم رقم الصفحة التى ورد بها، وأرقام الصفحات التى ورد بها الحديث.

وفى قائمة الأعلام يتم ترتيب الأعلام هجائياً، ويذكر رقم الصفحة التى ترجم للعلم فيها، أو قد يذكر الباحث الصفحات التى ورد ذكر العلم بها، ويبزر الصفحة التى ترجم للعلم بها، وهى أول صفحة ورد ذكر العلم بها.

وهكذا بالنسبة لقوائم الشعر والأمثال، وعموما يرتب الباحث قوائمه كما يشاء، غاية الأمر يجب أن يكون ترتيبه منطقيا يقتضيه العقل والذوق السليم.

١٤- قائمة الموضوعات، أو المحتويات (الفهرس): وهو يأتى فى نهاية البحث وفقا للعرف العربى، ويأتى فى أوله وفقا للنظام الإنجليزى.

وتدون فى قائمة المحتويات جميع الموضوعات التى بحثت فى الرسالة. مهما كانت صغيرة، ويذكر وفقا للتقسيم الأساسى للبحث،

بحيث يمكن للقائمة أن تعطى تصوراً عن الموضوع وأجزائه.

أما مراجعة البحث:

فبعد أن ينتهى الباحث من كتابه، سيكون فكرته قد اتضحت تماما فى ذهنه، ومن المستحسن أن يترك الباحث بحثه فترة من الزمن، يستريح فيها، ويلتقط أنفاسه بعد جهد طال لمدة قد تكون سنين، ثم يتناول البحث مرة ثانية ليهذبه ويمعن النظر فيما كتب ويتعهده بالتنقيح والتهذيب وفى ذلك قول النووى: " **وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه وتزداد نظره فيه وتكريره**"[١]

فلا شك أنه سيجد نقاطاً يعتريها نقص فيكملها وأخرى يكتنفها الغموض فيوضحها ونقاط وقع فيها خطأ فيصححها...وهكذا.

مما يعكس على البحث شبه الكمال ووفاء الجهد. فاللمسات الأخيرة لها تأثير كبير جداً فى إظهار البحث فى الوضع اللائق به.

وينبغى التركيز على الجوانب التالية:

(أ) مراجعة البحث لغوياً، أياً ما كان تخصصه، والتأكد من خلوه من الأخطاء اللغوية والإملائية، وأن الباحث استعمل علامات الترقيم استعمالا صحيحا، ولامانع يمنع من الاستعانة بأحد المتخصصين فى هذا المجال، ويفضل أن يكون المصحح غير الباحث.

(ب) وضوح الأفكار وتسلسلها وترابطها، ويتحتم على الباحث أن يزيل أسباب ما يجد من غموض، ويراعى الترابط بين الأبواب والفصول والمباحث.

---

[١]- المجموع النووى ٣/١

(جـ) العناوين الرئيسية والجانبية، والاطمئنان إلى سلامة موقعهما فى وسط السطر أو على الجانب وأن كل عنوان يعبر عما تحته بدقة.

(د) صحة أرقام التوثيقات، وتكتشف الأخطاء هنا بالخبرة العملية والعلمية.

(هـ) الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتأكد من استيفاء كل كلمة منها شكلها، وأن الآيات والأحاديث مذكورة فى الموضع المقصود تماما وأنها موضوعة بصورة مميزة وأنها مكتوبة على الوجه الصحيح ومخرجه.[١]

المطلب الخامس

تحقيق مخطوط فقهى ودراسته

قد يقع اختيار الطالب على تحقيق مخطوط، وقد يضيف إلى التحقيق دراسة المخطوط وصاحبه، وفى كلتا الحالتين يجب على الطالب لكى يخرج المخطوط على الصورة المرجوة مراعاة أمور أساسية منها:-

١- أن يكون المخطوط ذا قيمة فقهية ملحوظة بحيث يشعر المرء أن الباحث بتحقيقه قد أضاف جديداً مفيداً فى مادة التخصص.

٢- أن يبين الباحث هذه القيمة، وأن يلفت الأنظار إليها.

٣- ألا يكون قد سبق تحقيق هذا المخطوط، وإلا أعتبر عمله غير أصيل، وتكراراً لجهود يجب أن توجه لعمل مثمر جديد، إلا إذا

١- كتاب البحث العلمى د/ عبد الوهاب أبو سليمان/ ٢٠٠، ٢٠١.

كان التحقيق الأول لم يف صاحبه بالشروط الأساسية فيه.

٤- أن يكون حجم المخطوط متناسباً مع الزمن المقدر للرسالة العلمية من جهة، ومع الدرجة العلمية من جهة أخرى، ولذلك تشترط بعض الجامعات حداً أدنى من "اللوحات" بالنسبة للماجستير والدكتوراه، قد يختلف من جامعة إلى أخرى، بل من باحث إلى آخر وهو اختلاف تراعى فيه عدة اعتبارات، كقيمة المخطوط، وحجم اللوحة نفسها، وعدد الأسطر فيها، وامكانات الباحث نفسه وغير ذلك.

٥- أن يذكر الباحث فى مقدمة تحقيقه المعلومات الأساسية عن المخطوط فيعرف به، وبصاحبه ونسبته إلى مؤلفه، وهل هناك أدنى شك فى هذه النسبة، ثم نسخ المخطوط إن كان له أكثر من نسخة، وأماكنها وأقدم النسخ، وهل بها نسخة بخط المؤلف نفسه، وأيها يكون الأم ثم قيمة المخطوط، وغير ذلك مما يراه الباحث ضرورياً فى دراسته.

٦- أن يبين الباحث منهجه فى التحقيق فى مقدمة عمله كالآتى:-

- مقابلة النسخ بعضها ببعض واعطاء كل نسخة رمزاً معيناً.
- اثبات الزيادة فى كل نسخة فى النص، والإشارة إلى ذلك فى الهوامش.

- بيان سبب الترجيح لنسخة دون أخرى كأن تكون أكثر
- تصحيح أخطاء المؤلف نفسه إن وجدت، وكذلك الناسخ والتنبيه على ذلك.
- تقويم النص بأن يتمه إن كان ناقصاً، ويكمل السقط بما يتفق مع السياق مع الإشارة إلى ذلك.
- تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وعزوها إلى أماكنها من السور وأمهات كتب الحديث والآثار.
- شرح الالفاظ اللعوية التى قد تكون غريبة على القارئ من مظانها المعتمدة.
- شرح المصطلحات الفقهية أو الأصولية الواردة فى المخطوط من المصادر الأصيلة فى ذلك.
- توضيح المسائل الفقهية التى يكتنفها الغموض وتيسير معناها بأسلوب سهل قريب إلى القارئ بتعريف موجز فى الهامش.
- ترجمة الأعلام التى قد يجهلها القارئ بتعريف موجز فى الهامش.
- التعريف بالأماكن والبلدان والقبائل والغزوات تعريفاً موجزاً كذلك.
- إثبات مصادر المؤلف صاحب المخطوط التى رجع إليها فى قائمة مرتبة ترتيباً موضوعياً ثم أبجدياً.

- مراعاة نسخ المخطوط وطبعه حسب القواعد الإملائية الحديثة، وعلامات الترقيم المتداولة فى عصرنا تيسيراً للقراءة، وزيادة للإفادة إذ كانت المخطوطات تكتب بطريقة مسترسلة دون علامات للترقيم من أول الصحفة إلى آخرها.
- عمل فهارس فنية تشمل: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والآثار، والأعلام، والكلمات الغربية، والأبيات الشعرية، والأماكن والبلدان، والقبائل والأمم والمصادر والمراجع والموضوعات.

وعندما يبدأ الطالب بتحقيق المخطوط عليه أن يقرأ النص أولاً ويحقق قبل أن ينقله فى بحثه وقبل أن يستفيد منه.

ومعنى تحقيق المخطوط أو تحقيق النص هو الأطمئنان إلى أن النص الموجود فى المخطوط أو غيره هو ما كتبه المؤلف دون تحريف أو تغير، وغير خاف على الدارسين أن عمليه كتابه المخطوط وعمليه طبعها يتعرض النص فيهما إلى شيئ من التغير قد يكون ذلك بنسيان الكاتب أو الطابع بعض الكلمات أو بعض الأسطر.

أو قد يكون خط الكاتب له سمات خاصة لا يستطيع القارئ أن يقرأ النص فيها على الوجه الصحيح ومن هنا كان من الطبيعى ان تختلف نسخ الكتاب الواحد.

والمطلوب هو تقديم النص للكتابه على وجه دقيق يرجع به إلى ما كتبه المؤلف، بالإضافة إلى ذلك يعنى التحقيق بتيسير تقديم النص

وذلك على صورة فهرسته وضبطه ووضع علامات الترقيم فيه التى تخلو فيها المخطوطات، وتنظيم الفقرات وفصلها عن بعضها تبدأ عملية التحقيق بجمع ما يمكن جمعه من نسخ الكتاب الواحد. ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق الاطلاع على فهارس المخطوطات وفهارس الكتب التى وضعها العلماء جيلا بعد جيل وأشهرها الفهرس الذى وضعه محمد فؤاد سزكين المسمى " تاريخ التراث" وكذلك كتاب بروكلمان الذى يسمى " تاريخ الآدب العربى".

ففى هذين الكتابين يمكنك أن تتعرف على الكتاب أو المخطوط وأين يوجد فى مكتبات العالم المختلفة، وايضاً الفهارس المتاحه لديك فى البلد التى تعيش فيه، وفهرس مكتبه الأزهر، وفهرس معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية – التى يمكن أن تكون محلاً للتحقيق – نعرف نسخ الكتاب ونحاول تصويره وأنما عليك أن تحصل على النسخ المتاحه التى يطمئن تقديم الكتاب منها تقديما محققا وتمثل الكتاب تمثيلاً كاملاً.

وهناك نسخ غير مباشرة يستخدمها الباحث تلك التى نقل عنها المؤلف كلما وجدت نقلا فى الكتاب، عليك ان ترجع إلى الكتاب الأصلى وهذه نسخ أخرى للكتاب وهذا ما يتبع فى تحر ونسخ الحديث عندما نحصل على نسخ الكتاب قد يكون نسخة واحدة، ولكن إذا كان هناك نسختان أو اكثر فالمطلوب أن نوازن بين هذه النسخ لتختار منها

اصلاً يدور عليه التحقيق ويتبع فى اختيار الأصل أسس منها:

(أ) أن يكون هذا الأصل دقيقاً واضحاً قليل الأخطار.

(ب) وأن يكون أقدم النسخ.

(ج) وأن يكون كاملاً من الأول إلى أخره، وهذا يستدعى مقارنة مبدئية بعدد صفحات كل نسخة، وإذا عرفت الأصل وبدأت فى التحقيق فعليك مثلاً أن تسمى الأصل (ص) والمخطوطات الآخرى ب،جـ، د ثم تبدأ فى نقل الأصل نقلاً جيداً يراعى فيه تنظيم الفقرات ووضع الترقيم وبطبيعه الحال يجب أن يكون الخط جيداً.

وقبل النقل يجب التعرف على المصطلحات التى فى المخطوط ولا سيما ما يتعلق بالرموز التى يستخدمها المؤلف كأن يستخدم رموز بعض الكتب- بدون هذا لا يستطاع نقل النص نقلاً دقيقاً (-) ،لا.. إلى ، ومثل التضبيب (ص) س، .... او أى قوبل بالأصل.

ومن المصطلحات التى ينبغى التعرف عليها فى المخطوط هو اللحق وهو يعنى أن الكاتب قد ترك بعض العبارات أو الأسطر ويريد ان يتبعها فيرسم خطا مقوساً " /" يبتدأ طرفه عند السقط ويتجه نحو الهامش الذى سيكتب فيه هذا السقط.

وهناك تفصيلاً فى هذا الأمر، فهل يكتب اللحق على اليمين أو على اليسار- أو هل يبتدأ من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى

ويراجع (ابن الصلاح) فى ذلك، وهناك أموراً وكلمات تثبت فى الهامش غير اللحق وهنا ينبغى التمييز بين اللحق وغيره، ويميز اللحق بأمرين:

الأول: ذلك الخط المقوس والثانى: هو أنه يوضع فى نهاية الكلام المثبت فى الهامش كلمة صح، وبالمناسبة قد يوضع فى الهامش كلمات تبين اختلافاً بين الروايات وخاصة كتب الحديث.

وتميز هذه عن غيرها بأن يكتب فوقها حرف"خ" أو رمز يختاره الكاتب أو العالم الذى قابل، أما إذا كان الكلام عبارة عن تعليق أو شرح فإنه لايميزة بشئ وكأن هذا هو التمييز له نعود إلى النص مرة أخرى فنقول أنه قد يضع الكاتب كلمة صح عند أو فوق نص الكلمات، وهذا عندما يكون الكلام فيه ما يثير شكاً من كتابة الكاتب أو شكاً فى صواب ما كتب الكاتب، وهنا ينبه الكاتب إلى أنه لم يخطأ.

وينبغى أن يتعرف أيضاً على مصطلحات الضبط والمخطوط الذى أمامنا، مثلاً يضع الكسره على شكل ألف أو واحد تحت الحرف، بعد ذلك ينقل النص من الأصل، وأهم ما يراعى فى النقل.

١- ان توضع علامات الترقيم.

٢- مراعاة الفقرات فكل فقرة جديدة تبدأ بعد ترك مسافه قصيرة Z علامة كبداية فقرة جديدة توضع فى وسط السطر × ويمكن الاستفادة مما يكون فى الهامش من شروح أو من روايات يمكن

اثباتها فى الهامش" هامش النص".

أما الذى يجب فهو إدخال السقط فى صلب النص وإذا كان من مهمة المحقق ضبط النص مما يحتاج منه إلى ضبط فإنه يمكن الاستفادة من بعض المحطوطات التى تعنى بذلك، وإذا كان هناك بعض الأخطاء البين خطاؤها فإنه هناك مذهبين:

١- أن يتركها كما هى وأن ينبه فى الهامش إلى الصواب وهذا أفضل لأن هذا الخطأ كما ذكر ابن الصلاح قد يكون له وجه من الصواب، ويبينه إلى أن هذا كما هو فى الأصل.

٢- التصحيح والتنبيه على ما فى الأصل فى الهامش ودليلك على ماصنعت ثم يأتى بعد ذلك مقابلة المخطوطات بعضها ببعض وإثبات ما بينها من فروق.

والأفضل استخدام قلم الرصاص" والترجيح فى غالب الأحيان إلى الأصل وما يخالفه من النسخ الأخرى فى الهامش إلا عندما يترجح لديك بأدله على أن ما فى المخطوطات الأخرى هو الأصل.

ومن هنا يمكن أن تثبت ما فى النسخ الأخرى وما فى الأصل هو الذى يثبت فى الهامش وينبه على ذلك فى الهامش أن ما أثبته منه نسخه " د" مثلاً، وعلى كل حال ينبغى أن يكون مهمة المحقق هو تقديم المخطوطين أو الأكثر معاً.

ومن أهم أهداف التحقيق أن نقدم النص مضبوطاً، فمثلاً المخطوطات المختلفة، وينبغى أن نبين فى هامش الأصل المنقول والمقابل إلى بدايات الصفحات المخطوطات ونتذكر ما قلناه قبل ذلك من عدم إثبات شئ من المخطوطات غير الأصل إلا إذا ترجح لنا ذلك على نحو من الترجيح ويدخل فيه مسألة الأخطاء التى يظن أن الكاتب أو المؤلف قد أخطأ فيها إذا كان راويه.

بعد ذلك ينبغى أن نعزى النصوص أو النقول التى نقلها صاحب المخطوط إلى أصحابها والمقابلة بينها وبين ما فى المخطوط لأن هذه النصوص فى مصادرها تعتبر كنسخ أخرى للمخطوط.

ومن هنا تخريج الأحاديث وكذلك تخريج الآيات لأن الهدف من التخريج أيضاً هو مقارنة ما نقله المؤلف من هذه الأحاديث بما هو موجود فى المصادر الحديثية حتى يتأكد من أنه ليس هناك خطأ فى رواية الحديث أو فى نقل ألفاظه، أو للتأكد من أنه ليس هناك خطأ فى عزوه، وكذلك الأمر بالنسبة للآيات القرآنية الكريمة ينبغى مقارنتها بما فى المصحف وتحديد موضعها من السورة الكريمة.

ينبغى أيضاً شرح ما يحتاج إلى شرحه من غريب الكلمات وتوجيه ما ينبغى توجيهه من بعض العبارات سواء كان هذا التوجيه لغوياً أو فقهياً أو غير ذلك.

وينبغى أن يترجم الأشخاص ولو ترجمة موجزة الذين يردون فى

المخطوط، ولا ينبغى الإسراف فى هذا أولاً وأن تكون الترجمة موجزة ثانياً.

- لا تترجم الأعلام لكن هؤلاء الأعلام يكتفى بأن يبين ولو بجانبهم تواريخ ميلادهم ووفاتهم إن أمكن وفى كل هذا العمل يرجع فيه إلى المصادر الأصلية.

وهكذا يسير فى المخطوط حتى نهايته ثم يأتى دور الفهارس التى لا تقل أهمية عما سبق لأن المخطوطات ليست لها فهارس، ولأن فى تعليقك على النص قد لا تذكر كل شئ فتساعدك الفهارس على عدم التكرار.

فالفهارس لها أهمية كبيرة، وأهم هذه الفهارس فهرس الآيات القرآنية، وترتب على حسب السور، بعدها فهارس الأحاديث والآثار وترتب ترتيباً هجائياً ويمكن أن يبين فى هذه الفهارس الصحابة الذين رووها وأن يبين درجات الأحاديث.

ومنها فهارس المصادر، وهذه لها ترتيبات مختلفة قد ترتب هذه المصادر هجائياً، وقد ترتب على حسب متونها أو على حسب مؤلفيها، وكل كتاب له فهارس خاصة غير هذه الفهارس.

مثلاً فهارس الأعلام، الأسانيد، الفهرس الفقهى أو الموضوعى، والفهارس لا تقل أهمية من تحقيق النص لأنها تيسر كثيراً للباحثين، فالفهارس تدخل فى تقويم الكتاب المحقق إذ كانت توصف بالدقة والوضوح.

علامات الترقيم

قد يجد الباحث عندما يريد أن يحقق مخطوطاً ما، أن هذا المخطوط خالياً من علامات الترقيم، وليس به تقسيماً إلى أبواب أو فصول أو نحو ذلك فمن ثم يحتاج الباحث حتى يكون بحثه كاملاً، ويسهل عملية القراءة على القارئ والفهم إلى أن يعنون بحثه إلى أبواب وفصول ومباحث، مضمناً ذلك الأسلوب علامات الترقيم، ذلك لأن كثيراً ما تخلو كتب الأقدمين من الفواصل والنقط، فعليه أن يضع النقط عند إنهاء المعاني فى الجمل، وكذلك الفصلة كلما اقتضى الحال ذلك، ولا تستعمل النقطة مع الفاصلة، وعلى الباحث أن يستعمل إشارة الاستفهام والتعجب فى أماكن استعمالها، ويضع النقطتين بعد القول، وإذا كان فى أصل المخطوطة أكلة أرضية وعجز عن معرفة ما فيها من كلمات، وضع ثلاث نقط مكان كل كلمة ساقطة.

ومن أهم علامات الترقيم ما يلى:

١- **النقطة:** وتوضع فى نهاية الجملة التامة المعنى وتوضع عند انتهاء الكلام وانفصاله.

٢- **الفصلة:** وتوضع بعد لفظ المنادى، وبعد الجملتين المرتبطين فى المعنى والإعراب وبين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب وتوضع بين المفردات المعطوفه إذا تعلق بها ما يطيل بينها يجعلها شبيهة بالجملة فى طولها، ومثال الفصله هكذا(،).

٣- **الفصلة المنقوطة:** مثل(؛) وتوضع بعد جملة ما بعدها سبب فيها مثل: على من خيرة الطلاب فى فرقته، لأنه حسن العلاقة بأساتذته وزملائه، كما توضع أيضاً بين الجملتين المرتبطين فى المعنى دون الاعراب.

٤- **النقطتان:** ومثلها (:) وتوضعان بين القول والمقول(الكلام المتكلم به). وتوضع بين الشئ وأقسامه وأنواعه.

٥- **علامة الاستفهام:** ومثالها(؟) وتوضع عقب كلمه أو جمله الاستفهام.

٦- **علامة الانفعال:** ومثلها هكذا(!) وتوضع فى أخر جملة يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب ، أو دعاء أو تأسف مثل: بشراى!

٧- **الشَرطة:** مثل(-) وتوضع فى أول السطر فى حال المجاورة بين اثنين إذا استغنى عن تكرار إسميهما ، ويوضع بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا فى أول السطر مثل: أولا - ثانياً - ثالثاً وهكذا

وتوضع بين الشرطين هكذا(- ..... -) وتوضع الشرطتان ليفصلا جملة أو كلمة معترضه فيتصل ما قبلها بما بعدها.

٨- **الشولتان المزدوجتان** : (التنصيص) مثل "" وتوضع بينهما العبارة المنقولة حرفيا من كلام الغير، والموضوعة فى ثنايا الناقل ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل.

٩- **القوسان:** مثل ( ) وتوضع بينهما عبارات الدعاء القصير، والتفسير، مثل قولك: كان عمر (ﷺ) مثال الخليفة المسلم العادل : ومثل : (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم).

١٠- **القوسان المركبان:** مثل ذلك [ ] وتوضع بينهما زيادة قد يدخلها الشخص فى جملة اقتبسها.

١١- **علامات الحذف:** وهى نقطة أفقيه أقلها ثلاث مثل ... وتوضع مكان المحزوف من كلام اقتبسه الباحث.

١٢- **كلمات مختصرة:** هناك بعض الالفاظ المختصرة موجودة فى كتب الأقدمين، يجدر لكل باحث أن يعرفها، ويعرف مضمونها وما ترمى إليه.

وأشهر وأهم هذه الكلمات – ما يلى:

(أ) البخارى يرمز إليه بحرف :خ.

(ب) صحيح مسلم يرمز له حرف : م.

(ج) صحيحى البخارى ومسلم يرمز له بحرف : ق.

(د) **الموطأ بحرف:** ط ،**أبى داود** بحرف د، **وللترمذى** بحرف ت، وللنسائى بحرف: ن **وابن ماجة** بحرف : هـ، **والمسند الامام أحمد:** بحرفى حم، **وللحاكم** بحرف "ك"، **ولابن حبان** بحرف

"حب"، **وللطبرانى الكبير** بحرف : طب، **وللدار قطنى** بحرف: قط، ويرمز **للبيهقى** بحرف:هب.

(هـ) ويرمز لرحمه الله: برحمه، وتعالى : تع)- ورضى الله عنه (برضه) – صلى الله عليه وسلم-(ص) وأنتهى..(هـ).

حدثنا ... (ثنا) – أخبرنا (أنا)

كما أن هناك رموز أخرى تعد اختصاراً لكمات مثل:

أ- قبل الميلادى : ق.م.

ب- التاريخ الميلادى : م.

حـ- التاريخ الهجرى : هـ.

د- جزء : جـ.

هـ- صفحه : ص.

و- سطر : س.

المبحث الثالث

المذاهب الفقهية

(أصول - مصطلحات - مصادر)

وينقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب:

المطلب الأول: أصول المذاهب الفقهية.

المطلب الثانى: أهم المصطلحات الفقهية فى المذاهب الأربعة.

المطلب الثالث: أهم مصادر الفقه المقارن.

المطلب الرابع: مناهج الفقهاء فى ترتيب الأبواب فى المــذاهب الفقهية.

المطلب الخامس: المكتبة وأشهر المكتبات الإسلامية.

المطلب الأول

أصول المذاهب الفقهية

إن المقصود بأصول المذاهب الفقهية: المناهج التى يسيرون عليها فى استنباط الأحكام الشرعية، سواء كانت تكليفية أو وضعية، وبعبارة أخرى هى مصادر التشريع التى يؤسس عليها كل مذهب فى الاستنباط.

أولاً: أصول المذهب الحنفى:

رسم الإمام أبو حنيفه منهجاً للاستنباط، جامع لأنواع الاجتهاد، ولقد روى عنه أنه قال: آخذ بكتاب الله، وإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد فى كتاب الله تعالى، ولاسنة رسول الله ﷺ، أخذت بقول أصحابه.." أخذ يقول: من شئت منهم، وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم أى النخعى، والشعبى وابن سيرين والحسن وعطاء.. فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا[1]

وهذا الكلام يدل على أنه يأخذ بالكتاب، ثم السنة ثم أقوال الصحابة، ولا يأخذ بأقوال التابعين.

---

[1] - تاريخ بغداد ٣٦٨/١٣

وعلى ذلك يكون المنهج الذى رسمه الإمام أبو حنيفة لنفسه ثم أصحابه، ثم من تبعوهم فيما بعد يقوم على أصول سبعة، وهى كما يلى:-

١- **الكتاب**: وهو دستور الشريعة، وحبل الله المتين، وهو مصدر المصادر جميعا لها، وإليه ترجع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- **السنة**: وهى المبينة لكتاب الله، المفصلة لمجمله، وهى تبليغ النبيﷺ لرسالة ربه، ومن لم يأخذ بها فإنه لا يقر بتبليغ النبىﷺ ربه.

٣- **أقوال الصحابه**: وهم الذين عاينوا التنزيل، ويعرفون المناسبات المختلفة للآيات والأحاديث، وهم الذين حملوا علم رسول اللهﷺ إلى الأخلاف من بعده.

٤- **القياس**: فهو يأخذ بالقياس إذا لم يكن ثمة نص من كتاب أو سنّة أو قول لصحابي.

والقياس: هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر أخر منصوص على حكمه لعله جامعة بينهما.

٥- **الاستحسان**: وهو أن يخرج بمقتضى القياس الظاهر إلى حكم آخر يخالفه، إما لعدم صلاحيته أو قد عارضه نص أو لمخالفة القياس للإجماع، أو العرف ففى هذه الحالة يترك القياس ويؤخذ بما انعقد عليه الاجماع أو العرف.

٦- **الاجماع**: وهو فى ذاته حجة، وهو إجماع المجتهدين فى عصر من العصور على حكم من الأحكام.

٧- **العرف**: وهو عبارة عن عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن أو السنة، أو عمل الصحابه، فإنه يكون حجة.

والعرف قسمان: عرف صحيح، وهو الذى لم يخالف نصا.

وعرف فاسد: وهو الذى يخالف نصاً.

والعرف الفاسد لا يلتفت إليه، والعرف الصحيح حجة فيما وراء النص.

ثانياً: أصول المذهب المالكى:

إن منهاج إمام دار الهجرة أنه ياخذ بكتاب الله تعالى ثم سنة رسولهﷺ.

والسنّة تشمل عنده: الأحاديث النبوية، وفتاوى الصحابة وأقضيتهم، وعمل أهل المدينة، ثم القياس، ثم المصلحة وسد الذرائع، والعرف والعادات هذا على سبيل الاجمال، أما التفصيل فهو ما يلى:

١- **الكتاب**: ومنزلة الكتاب عند الإمام مالك فوق كل الأدلة لأنه أصل هذه الشريعة وحجتها، ويقدمه على السنّة وعلى ماوراءها فهو يأخذ بالنص، والظاهر، ومفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفه، بالتنبيه على علة الحكم.

٢- السنّة: وهى المرتبة الثانية التى تلى الكتاب، وهو يأخذ بالمتواتر منها وهو الذى رواه جمع يؤمن اتفاقهم على الكذب عن جمع مثلهم حتى يصل إلى النبيﷺ ، ويأخذ بالمشهور منها، وهو ما رواه عن النبي ﷺ واحدٌ من الصحابة أو اثنان أو أكثر لم يبلغوا حد التواتر، ويأخذ بخبر الآحاد وهو الذى لم يتواتر ولم يشتهر.

٣- عمل أهل المدينة: يعتبر أهل دار الهجرة عمل أهل المدينة حجة إذا كان ذلك العمل لا يمكن إلا أن يكون خبر الآحاد نقلاً عن النبيﷺ، ويقدم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد باعتبار عمل أهل المدينة منقولاً عنهﷺ.

٤- فتوى الصحابى: وكان الإمام مالك، يأخذ بفتوى الصحابى على أنها حديث واجب العمل به، ذلك لأن عمل النبي ﷺ هو الأصل، وفعل الصحابى ملتمس منه فهو فرع، فكيف يقدم الفرع على الأصل!.

٥- القياس والمصالح المرسلة، والاستحسان: وكان الإمام مالك يأخذ بالقياس، والقياس عنده يشمل القياس الاصطلاحى، والاستحسان ويأخذ بالمصالح ويسميها استحسانا، ولذلك كان يقول: الاستحسان تسعة أعشار العلم.

٦- الذرائع: والذرائع من الأصول التى أخذ بها الإمام مالك، ومؤداها أن ما يؤدى إلى حرام يكون حراما، وما يؤدى إلى الحلال يكون حلالاً بمقدار طلب هذا الحلال، وما يؤدى إلى المصلحة يكون مطلوباً، وما يؤدى إلى مفسدة يكون حراماً.[1]

---

[1] - تاريخ المذاهب الفقهية للشيخ محمد أبو زهره ٢٣١/١- ٢٣٦

ثالثاً: أصول المذهب الشافعى:

استقى الشافعى فقهه من خمسة مصادر وهى:

١- الكتاب والسنّة:

يعتبر الإمام الشافعى في نصوص الكتاب والسنة إذا اثبت المرتبة الأولى من مراتب الاستنباط وهما المصدر الوحيد للفقه الإسلامى، وغيرهما من المصادر محمول عليهما، ولقد رجح الإمام الشافعى السنّة مع القرآن مع أنهما فى حقيقتهما ليسا مرتبة واحدة، وهو لا يعتبر السنّة فى منزلة القرآن من كل الوجوه، فالقرآن متواتر يتعبد بتلاوته، والسنّة أكثرها غير متواتر، ولا يُتعبد بقراءتها، وليست كلام الله، بل هى كلام النبيﷺ.

٢- الإجماع:

وهو حجة فى الدين عند الإمام الشافعى، وهو أن يجمع علماء العصر على حكم شرعى عملى عن دليل يعتمدون عليه، وأول إجماع معتبر عنده هو إجماع الصحابة، ولا يوجد فى كلامه، أى إجماع غيره ليس حجة، وفى الجملة هو يأخذ بالإجماع على أنه حجة لكن ضد إدعاء الإجماع، ولكن يُمحّص القول فيه.

٣- أقوال الصحابة:

كان رضى الله عنه يأخذ بقول الصحابة فى الجديد والقديم، بل يقلد الائمة الراشدين إن لم يكن ما يرجح به دليل غيرهم على دليلهم.

٤- القياس:

أما القياس فقد كان فيه الإمام الشافعى مجتهداً فى إخراج الرأى يمكن أن يسير عليه، فالقياس عنده هو الاجتهاد.

٥- إبطال الاستحسان:

قال الإمام الشافعى:" من استحسن فقدَ شرّع".

وقال الإمام مالك:" الاستحسان تسعة أعشار العلم" فالذى أثبته الإمام مالك هو الأخذ بالمصلحة المرسلة وهى المصلحة التى تناسب أحكام الشرع، ولم يرد فيها نص بنفى أو إثبات.

والاستحسان الذى نفاه الشافعى من وجهة نظره لأن الأخذ به فيه استدراك على الشرع[1]

رابعاً: أصول المذهب الحنبلى:

إن إمامة الإمام أحمد فى الفقه جاءت من وراء إمامته فى الحديث، ومن ثم كان فقهه أقرب إلى الحديث.

واستنبط فقهاء المذهب الجنبلى الأصول التى بنى عليها الفقه الحنبلى، وأصول المذهب الحنبلى خمسة كما ذكر ابن القيم وهى:

١- **النص:** إذا وجد النص أفتى به، ولم ينظر إلى غيره، ويقدم النص من الكتاب أو السنة على فتاوى الصحابة.

---

١ - تاريخ المذاهب للإمام أبو زهرة ٢٧٤/٢ ص ٢٩٠

٢- **فتوى الصحابة:** إذا وجد لبعض الصحابة فتوى أخذ بها ولم يقل: إن ذلك إجماع، بل يقول من ورعة: لا أعلم شيئاً يدفعه.

٣- **التخيّر من أقوال الصحابة:** إذا اختلف الصحابة تخيّر من أقوالهم ما كان موافقاً للكتاب والسنّة الصريحين ولم يخرج من أقوالهم، وإلا حكّم الخلاف.

٤- **الأخذ بالمرسل:** وهو الذى لم يذكر فيه الصحابى الذى رواه، والحديث الضعيف الذى لم يثبت وضعه إذا لم يكن فى الباب شئ يدفعه ويقدمه على القياس.

٥- **القياس:** يأخذ الإمام أحمد بالقياس إذا لم يكن عنده نص من كتاب أو سنة أو قول صحابى أو تابعى على الرواية المشهورة، ولا أثر مرسل أو ضعيف.

والقياس بالمعنى الواسع له يدخل فيه المصالح المرسلة والاستحسان، والذرائع، والاستصحاب.

وهو بهذا الاعتبار يشمل كل وجوه الاستنباط من غير النصوص.

أما الإجماع عند الحنابلة فهو نوعان:

الأول: إجماع على أصول الفرائض كعدد الصلوات، وهذا مُسَلّمٌ به عند الجميع، ومنكره كافراً لإنكاره معلوماً من الدين بالضرورة.

والثانى: الإجماع على أحكام دون ذلك، وهذا قد اختلفت الرواية فيه عن أحمد، وعلى كلٍ فهو مرتبة ثانية.

المطلب الثانى

المصطلحات الفقهية

إن المصطلحات الفقهية العامة فى المذاهب الأربعة لا يستغنى عنها دارس أو باحث للفقه الاسلامى وأهم هذه المصطلحات الفقهية فى أهم المذاهب الفقهية وأكثرها شهرة وانتشار هى.

اولاً: أهم المصطلحات الفقهية فى المذهب الحنفى:

١- **الخلف:** والمراد بهم عند فقهاء الحنيفة: من محمد بن الحسن إلى شمس الأئمة الحلوانى المتوفى سنة ٤٤٨هـ.

٢- **المتأخرون:** المراد بهم: من شمس الأئمة الحلوانى- المتوفى سنة ٤٤٨هـ إلى حافظ الدين البخارى المتوفى سنة ٦٩٣هـ

٣- **السلف:** المراد بالسلف عند علماء الحنيفه تبدأ من أبى حنيفه إلى محمد بن الحسن.

٤- **لفظ - العامة:** يرد بمعنى الأكثر وفيه خلاف وهو المراد فى قولهم: قال به عامة المشايخ.

٥- **الحسن:** إذا أطلق فالمراد به الحسن بن زياد اللؤلؤى تلميذ الإمام أبى حنيفه.

٦- **شمس الأئمة:** إذا أطلق فالمراد به شمس الأئمة السرخسى، وفيما عداه يطلق مقيداً بالاسم.

٧- **الإمام الأعظم:** المراد به كتب أصحابنا هو الإمام أبو حنيفة.

٨- **الأئمة الثلاثة:** إذا قيل: أئمتنا الثلاثة فالمراد بهم، أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد.

٩- **الأئمة الأربعة:** المراد بالأئمة الأربعة فى قولهم بإجماع الأئمة الأربعة ونحو ذلك هم: أبو حنيفه، ومالك، والشافعى، وأحمد.

١٠- **الشيخان:** المراد بهما: الإمام أبو حنيفه وأبو يوسف.

١١- **الطرفان:** المراد بهما: أبو حنيفه ومحمد.

١٢- **الصاحبان:** المراد بهما: أبو يوسف ومحمد.

١٣- **شيخ الإسلام:** يطلق على من يتصدر لإفتاء الناس وحل المشكلات فيما شجر بينهم من النزاع والخصام من الفقهاء العظام.

١٤- **عندما يقول صاحب الذخيرة البرهانية قال:** فمراده قال محمد بن الحسن الشيبانى فى الأصل.

١٥- **إذا قال صاحب الذخيرة - فى ديارنا:** يريد به المدن التى وراء النهر، ويعبر عن الآية التى ذكرها فيما قبل- بما تلونا - ولفظ - قالوا: يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ.

١٦- **إذا اتفق أبو حنيفة وصاحباه على جواب** لم يجز العدول عنه إلا لضرورة، وكذا إذا وافقه أحدهما، وأما إذا انفرد كل منهما بجواب وخالفاه فيه، فإن انفرد عنهما بجواب أيضاً بأن لم يتفقا على شئ

واحد، فالراجح يرجح قوله أيضاً، وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد حتى صار هو فى جانب وهما فى جانب، فقيل يرجح قوله أيضاً وهذا قول عبد الله بن المبارك، وقيل: يتخير المفتى إذا كان المفتى مجتهداً، أما إذا لم يكن مجتهدا، فالأصح قول ابن المبارك، ومعنى تخييره أنه ينظر فى الدليل فيفتى بما يظهر له، ولا يتعين عليه قول الإمام لأن اعتبار قوة الدليل شأن المفتى والمجتهد.

هذا إذا كان للأئمة الثلاثة آراء المسألة أما إذا لم يوجد فى المسائل رواية عن الإمام أبى حنيفه فيؤخذ بظاهر أبى يوسف، ثم بظاهر قول الإمام محمد، ثم بظاهر قول زفر والحسن بن زياد وغيرهم.

١٧- **ومن المصطلحات المهمة لصاحب الهداية** والتى تساعد الباحث إلى فهم مراد فقهاء الحنفية ما يلى:

(أ) منها إذا قاله (رضى الله عنه) يريد نفسه. كذا قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى، وقال أبو السعود: إن صاحب الهداية إذا ذكر خاصة تصرفه يقول: قال العبد الضعيف عفا الله عنه، إلا أن بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره غيّر هذه العبارة إلى أن قال رضى الله عنه[١].

---

١ - الهداية شرح بداية المبتدى للمرغيناوى ٧/١

(ب) ومنها أنه يؤخر دليل المذهب المختار عنده على عكس ما صنعه الإمام قاضيخان فى الخانية. وفى نتائج الأفكار من عادة المصنف المستمدة أن يؤخر القوى عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزله الجواب عن المقدم، وإن كان قدم القوى فى الأكثر عند نقل الأقوال[١].

(ج) ومنها: إذا قال: (لما بينّا) يشير إلى الكتاب والسنّة والمعقول، ويُعبّر بقوله(لما ذكرنا) لما هو أعم، ويُعبّر عن قول الصحابى بالأثر، وقد لا يفرق بين الخبر والأثر ويقول فيها(كما روينا).

وكثيراً ما يجعل علة النص دليلاً مستقلاً عقلياً على أصل المسألة إفادةً للفائدتين، ويعبر عن الدليل العقلى بالفقه، ويقول(الفقه فيه كذا) وأحياناً يذكر الدليل العقلى بعد الدليل النقلى كأنه يومئ إلى لمه.

(د) ومنها: حيث ذكر الأصل أراد به المبسوط للإمام أبى عن الله محمد بن الحسن الشيبانى، وإذا ذكر المختصر يريد به مختصر القدورى، وحيث يذكر لفظ الكتاب يريد به الجامع الصغير، ويذكر مسائل القدورى أولاً: ثم يذكر مسائل الجامع الصغير فى آخر الباب، وهذا من عادة صاحب الهداية فى تأليف لها.

---

١ - المصدر السابق

(هـ) **ومنها**: إذا قال(هذا الحديث محمول على كذا) فمراده أن أهل الحديث حملوه على ذلك، وإذا قال(تحمله) اراد أنه يحمله هو نفسه دون أهل الحديث: وأيضاً إذا قال: (عن فلان) يريد الرواية عنه، وإذا قال: عند فلان يريد أنه مذهبه.

(و) **ومنها**: أنه يورد النظر لمسألة، ثم يشير إلى النظير باسم الإشارة المستعمل للتعبير وإلى الأول بما يستعمل للقريب.

ومنها: أنه يجيب عن السؤال المقدر. ولا يصرح بالسؤال، ولايقول: (فإن قيل كذا قلنا) إلا فى ثلاثة مواضع فى موضعين من كتاب أدب القاضى، وفى موضع من كتاب الغصب.

(ز) **ومنها**: إذا كان هناك نوع مخالفة بين عبارة القدورى، وعبارة الجامع الصغير يصرح بلفظ (وفى الجامع الصغير) وإلا يذكر عبارة الجامع فى الآخر من غير تصريح بهذا اللفظ بل يقول: قال فقط وتارة لا يصرح بلفظ قال: ولفظ: (قالوا) إنما يستعمله فيما فيه خلاف.[1]

ثانياً: المصطلحات الفقهية فى المذهب المالكى:

١- **المشهور**: اختلف علماء المذهب فى المراد بالمشهور عند السادة المالكية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن المراد بالمشهور هو ما قوى دليله، فمن ثم يكون بمعنى الراجح، ويقابل المشهور الأصح.

---

[1] - الهداية المرجع السابق ١/ ٨، ٩

القول الثانى: المراد به هو ما كثر قائله.

القول الثالث: هو رواية ابن القاسم عن مالك فى المدونة وعلى ذلك ويكون مقابل المشهور غير ذلك.[1]

٢- **مختصر الوقار**: هو المختصر الكبير لمحمد بن يحيى زكريا الوقار المنوفى سنة ٢٦٩هـ وهو فى سبعة عشر جزءاً وأهل القيروان يفضلون مختصر أبى بكر بن الوقار على مختصر ابن عبد الحكم.

٣- **المذهب**: إذا أطلق لفظ المذهب فى كتب فقهاء السادة المالكية فالمراد به: هو ما ذهب إليه مالك من الأحكام الاجتهادية.[2]

٤- **المسألة**: هى مطلوب خبرى يبرهن عليه الدليل أو هى مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم، ويكون الغرض من ذلك معرفتها.[3]

٥- **المدينة**: هى مدينة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فإذا قيل: المدينة غير منسوبة ولا مضافة علم إنها هى، ولها أسماء كثيرة: منها المدينة -طابة، ويثرب وغيرها.[4]

٦- **القاضى**: إذا أطلق لفظ القاضى عند فقهاء المالكية فالمراد به هو القاضى عياض.

٧- **البغداديون**: نسبة إلى علماء المالكية ببغداد كالقاضى إسماعيل،

---

[1] - حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٢/ ٢٠.

[2] - بلغة السالك لابن المسالك ١/ ٨

[3] - التعريفات للحرجانى/ ٢٣٥

[4] - مواهب الخليل للخطاب ١/ ٤

والقاضى عبد الوهاب والأبهرى، وابن القصار، وابــن الجـلاب ونظراتهم.[١]

٨- **الكتاب**: إذا أطلق الكتاب فى عرف علماء المالكية فالمقصود بـه المدونة.[٢]

٩- **المتأخرون**: المقصود بهم فى اصطلاح المذهب المالكى هم: طبعة الشيخ ابن أبى زيد القيروانى.[٣]

١٠- **المدنيون**: هم أصحاب مالك من أهل المدينة كمطرف، وابـن الماجشون، وابن نافع، وابن مسلمة، وابن كنانة ونظراتهم.[٤]

١١- **المصريون**: هم أصحاب مالك من مصر كابن القاسم، وأشـهب وأصبغ وابن وهب وابن عبد الحكم ونظرائهم.[٥]

١٢- **المتقدمون**: المراد بهم هم علماء المالكية الذين كانوا قبل طبقـة ابن أبى زيد، وهى أول طبقة من طبقات المتأخرين.[٦]

١٣- **القاضيان**: المراد بهما همـا: القاضـى عبـد الوهـاب وابـن القصار.[٧]

---

١ – مواهب الخليل للخطاب ٤/١

٢ – المدونة ٣/ ٤٥

٣ – شرح منح الجليل ١/ ١٣

٤ – مواهب الجليل ١/ ٤

٥ – مواهب الخليل ١/ ٤٠

٦ – المصدر السابق

٧ – المصدر السابق

ثالثاً: المصطلحات الفقهية فى المذهب الشافعى:

إن القارئ والمتأمل فى مراجع فقهاء المذهب الشافعى يلاحظ أن سمة مصطلحات فقهية ذكروها وروّجوا عليهـا فـى كتـبهم، وهـذه المصطلحات إشارة لقوة الكلام أو ضعفه، وأحياناً أخرى تشير لما هو مأثور عن الإمام الشافعى نفسه أو هو عبارة عن تخريج لبعض فقهاء الشافعية إلى غير ذلك.

وكثيراً ما يقع خلاف بين الأئمة فقهاء المـذاهب بـل وفقهـاء المذهب الواحد أو تختلف آرائهم فى المسألة الواحدة تبعاً لقوة الـدليل الذى يؤيد هذا الرأى أو ذاك.

ولهذا الاختلاف أسباب كثيرة من أبرزها وأهمها تفاوت الفقهـاء فى فهم النصوص التى تستنبط منها الأحكام أو أن بعضهم كان يفتـى بحكم ولا يعلم النص الذى يعارض ما ذهب إليه فى حين أن غيره قد أخذ بهذا النص وأفتى بمقتضاه، ومن هنا جاء الاختلاف ولـذلك رأى أن الإمام الشافعى حين قدم من العراق إلى مصر قد رجع عن كثيـر من آرائه التى دونها فى العراق، وما ذلك إلا لأنه قد ظهر لـه مـن الأدلة ما كان خافياً عليه.

المصطلحات الفقهية فى مذهب الإمام الشافعى:

يحكى الإمام النووى فى كتاب المنهاج الخلاف فى المذهب فيعبر عنها تارة بالأظهر أو المشهور.

وتارة أخرى بالأصح أو الصحيح وطوراً بالمذهب أو النص، ولتوضيح ذلك نقول:

أن الخلاف فى المذهب إما أن يكون فى الأقوال أو الأوجه. أو الطرق وهو إما أن يكون قوياً أو ضعيفاً.

وقوة الخلاف تتبع قوة الدليل وضعف الخلاف ناتج عن ضعف الدليل أيضاً.

فالأقوال للإمام الشافعى، والأوجه والطرق للأصحاب، وهم تلاميذ الإمام الذين أخذوا عنه قواعد المذهب وتعمقوا فى فهمه، وأصبحت لهم اجتهادات يتفقون فيها مع إمامهم وقد يختلفون.

فإن كان الخلاف فى الأقوال قوياً عبر عنه بالأظهر وهذا يوحى بأن المسألة فيها رأيان: أظهر وظاهر. والأظهر أقوى من الظاهر. فإن ضعف الخلاف عبَّر عنه بالمشهور، ويقابله رأى غريب لغرابة الدليل الذى يؤيده.

وأما الأوجه: فهى مسائل استنبطها الأصحاب من كلام الإمام أى أنها أقوال مخرجة للأصحاب، فهى أشبه بمسائل قياسية.

- وأما الطرق: فهى عبارة عن اختلاف الأصحاب فى نقل آراء المذهب التى خلفها المتقدمون.

وذلك بأن يحكى أحدهم فى المسألة: قولين أو وجهين أو أكثر فيقطع آخر بواحد.

فالاختلاف فى الطرق إنما هو فى حكاية الآراء، فإن كان الاختلاف فى الأوجه عبَّر عنه بالأصح أو الصحيح والأصح أقوى من الصحيح.

وإن كان طرفاً عبَّر عنه بالمذهب ومعناه الرأى الراجح فى الأوجه أو الأقوال المحكية عن الأخلاف، وقد اختار المصنف بالتعبير بالأظهر أو المشهور فى جانب الإمام دون الأصح أو الصحيح تأدباً مع الإمام، وذلك لأن التعبير بالأصح أو الصحيح مُشعر لفساد مايقابله وليس من الأدب أن توصف أقوال الإمام بالفساد، فالمسألة مجرد اصطلاح لا فرق بينهما من حيث المعنى.

وأما النص فهو نص الشافعى، والمراد به الرأى الراجح عنده ويقابله وجه ضعيف أو قول مخرّج من نص له فى نظير المسألة لا يعمل به، وإذا قال: وقيل كنا فهو وجه ضعيف والأصح أو الصحيح خلافه.

وإن قال: وفى قول كذا: فالراجح خلافه.

وإذا أطلق لفظ الإمام فالمراد به الإمام النووى.

وإذا قال فى الجديد فالقديم بخلافه أو قال فى القديم فالجديد بخلافه، والمذهب المعمول به إلا أن ينص فى مسألة فيعمل بها فى المذهب القديم وذلك كامتداد مغيب الشفق الأحمر.

- والمشهور من رواة المذهب القديم أربعة:

الكرابيسى- والزعفرانى - وأبو ثور - وأحمد بن حنبل

رضى الله عنهم والمشهور منهم بمصر: المزنى والبويطى والربيع المرادى والربيع الجيزى.

هذا والخلاصة فى المصطلحات الفقهية فى المذهب الشافعى يتلخص فى الآتى:

١- **النص**: وهو ما نص عليه الإمام الشافعى فى بعض كتبه، لكن فى مقابله وجه ضعيف، أو قول: مخرج.

٢- **الأقوال**: والمراد بها هى أقوال الإمام الشافعى نفسه حيث يكون له فى المسألة الواحدة قولان أو أكثر. وحصلت هذه الأقوال نتيجة لتغير اجتهاده وذلك لظهور دليل عنده لم يكن ظاهراً قبلاً.[1]

٣- **القديم**: وهو ما ذهب إليه الإمام الشافعى قبل انتقاله إلى مصر، وسواء رجع عنه أم لا، وسواء قال ذلك فى العراق أو فى غيره.

لكن غالباً أنه رجع عن هذا المذهب القديم، ذلك لأنه روى عن الإمام الشافعى قوله: لا أجعل فى حل من رواه عنى، وأهم كتب المذهب القديم هو كتاب هم: الكرابيسى، والزعرفانى، وأبو ثور.

٤- **الجديد**: وهو ما ذهب إليه الشافعى فى مصر إفتاء وتصنيفاً.

وأهم مراجع هذا المذهب هو كتاب: الأم- وتغيّر اجتهاده فى مصر بسبب مخالطته لعلماء مصر، وسماعة الحديث والفقه فيها من

١ - نهاية المحتاج ١/ ٥٠، ومغنى المحتاج ١/ ١٣، وتحفة المحتاج ١/٥٤

علمائها مع ما كانت عليه مصر من عادات، وأحوال اجتماعية يخالف ما كان عليه أهل الحجاز والعراق. وقد انتشر مذهب الإمام الشافعى بمصر والشام واليمن والعراق وسائر الأقطار، وقصده المحبون له من كل صوب وحدب للتفقه عليه والأخذ منه، وسماع كتبه، وظل مذهبه الجديد معيناً ترتوى منه العقول إلى أن لقى ربه راضياً مرضياً، واشتهر برواية مذهبه الجديد كل من البويطى، والمزنى والربيع المرادى.

٥- **الأوجه**: وهى التى استنبطها أصحاب الإمام الشافعى المنتسبون إليه من الأصول العامة لمذهبه، وقاموا بتخريجها على ضوء القواعد التى رسمها لهم صاحب المذهب، وعلى الأصح فإن هذه الوجوه لا تنسب إلى الإمام الشافعى بل تنسب إلى من خرجها من المجتهدين فى المذهب، وهذه الوجوه قد تكون لمجتهد واحد، وقد تكون لأكثر من واحد، ولكى يرجح وجه على وجه فلابد من اتباع قواعد الترجيح.

٦- **الطرق**: وهى اختلاف الأصحاب فى حكاية المذهب فمثلاً: يقول بعضهم: فيه قولان: ويقول الآخر فيه قول واحد، أو وجه واحد أو يقول: أحدهم فى المسألة تفصيل، ويقول الآخر فيه خلاف مطلق، وقد تستعمل الطرق مكان الوجوه، والوجوه مكان الطرق.

٧- **الأصح**: والمراد بهذا المصطلح هو الأصح من الوجهين، أو

الوجوه، وهو الوجه المختار ولكن إذا قال: أصح الأقوال، فإن المراد هو القول المختار من قولى أو أقوال الإمام الشافعى.

٨- **الصحيح:** والمراد به هو القول الراجح الذى يكون مقابله ضعيفاً

٩- **الأظهر:** والمراد به هو القول الذى يزيد ظهوراً على القول الآخر من قولي أو أقوال الإمام الشافعى.

١٠- **الظاهر:** والمراد به هو الوجه الظاهر فى المذهب ويكون مقابله وجهاً ضعيفاً.

١١- **الأشبه:** والمراد به الحكم الأقوى شبهاً بالعلة وهذا المصطلح يستعمل فيما لو كان للمسألة حكمان مبنيان على قياسين لكن العلة فى الأشبه أقوى.

١٢- **وفى قول:** وهذا المصطلح يستعمل فيما لو كان فى المسألة قولان: لكن الراجح خلافه.[١]

طرق الترجيح فى الأوجه والأقوال:

أولاً: طرق الترجيح فى الأوجه:

الراجح فى الوجهين أو الأوجه هو السابق فيهما أو فيهم، لأنه لا اعتبار فى ذلك بالتقدم أو التأخر إلا إذا صدر ذلك من شخص واحد فمن ثم يكون الراجح هو المتأخر، وإن كان أحدهما منصوصاً والآخر

١ - الراجح ١/ ٦٦، ٦٧

مخَرجاً فالمنصوص هو الصحيح الذى عليه العمل غالباً إلا إذا كان المخرّج قد تم تخريجه على مسألة يتعذر فيها الفرق، فقيل: لا يترجح المنصوص عليه، وإذا وجد من هو ليس أهلاً للترجيح خلافاً بـ الأصحاب فى القولين أو الوجهين فليعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع، فإن تعارض الأعلم والأورع قُدَّم الأعلم، فإن لم يجد ترجيحاً من أحد أُعتُبر صفات الناقلين والقائلين بالوجهين أو الأوجه، فما رواه البويطى والربيع المرادى والمزنى عن الشافعى مقدم على ما رواه الربيع الجندى وحرملة، ويكون الترجيح أيضاً بما وافق أكثر المذهب ومن وجوه الترجيح ما ذكره الشافعى فى بابه فإنه أقوى ما ذكره فى غيره، لأن ما ذكره فى بابه أتى به مقصود أو قرره فى موضعه بعد فكر طويل، بخلاف ما ذكره مستطرداً من غير رؤية وبحث.

ثانياً: طرق الترجيح فى الأقوال:

إذا وجد للمسألة قولان: للشافعى، قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل، لأن القديم مرجوع عنه، أما القديم الذى لم يخالفه فى الجديد أو لم يتعرض له فى الجديد فهو مذهب الشافعى فإنه قاله ولم يرجع عنه، وإذا كان القولان جديدان، فإن العمل يكون بآخرهما إن علم، وإلا فبالذى رجحه الشافعى، فإذا قالهما فى وقت واحد، أو علم أنه قالهما فى وقتين، وجهل السابق منهما وجب البحث عن أرجحهما فيعمل به، فإن كان أهلاً للترجيح استقل به متعرفاً ذلك

من نصوص الشافعى وقواعده، فإن لم يكن أهلاً فلينقله من أصحاب المذهب الذين لديهم قدرة على الترجيح من خلال كتبهم، فإن لم يحصل له ترجيح بطريق من هذه الطرق توقف إلى أن يحصل على مرجح.[١]

رابعاً: المصطلحات الفقهية فى المذهب الحنبلى:

فى البداية لم يؤلف الإمام أحمد كتاباً فى الفقه، وإنما أخذ أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته، ويظهر ذلك جلياً فيما يلى:

١- إذا قال الإمام أحمد: لا ينبغى أو لا يصلح أو هو قبيح، أو لا أراه، فإن المراد به تحريم الشئ على وجه القطع، وفى بعض المواضع: الكراهة للشئ ولا يراد به التحريم.

٢- إذا قال عند السؤال عن أمر فقهى، أكرهه أو لا يعجبنى أو يفعل السائل كذا، فالمراد به أنه فيه وجهان: أحدهما التنزيه، والثانى التحريم.

٣- قوله: أحب كذا أو هذا أعجب إلى، فالمراد به الندب إلى فعل شئ، وقيل: يحمل على الوجوب.

٤- وإن قال: هو حرام، فهو حرام.

٥- وإن قال: أخشى أو أخاف أن يكون كذا فالمراد به منع المكلف من فعل الشئ.

١- المجموع للنووى ١/ ٦٦، ٦٧

٦- إذا ذكر خبراً فى المسألة الفقهية وصححه أو حسنه أو كتبه ولم يزده بالضعف ولا بغيره من الأشياء التى ترد فى الحديث، فهذا الخبر يكون مذهبه فى المسألة الفقهية.

٧- إذا ذكر قولين فى المسألة ثم حَسَّن أحدهما أو علل أحد القولين بعلة وترك الآخر بدون ذكر علة، فمذهبه القول المعلل، وما علله بعلة توجد فى مسألة فمذهبه فيه كالأقوال المعللة.

وتلحق الأقوال التى توقف فيها الإمام بما يشبهها، وإن اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل، فالأولى العمل بكل منهما لمن هو أصلح له، والأظهر عن الإمام التخيير، كما أنه إذا نقل عن الإمام قولين فى المسألة فإن أمكن الجمع، ولو بحمل القول العام على القول الخاص، أو بحمل القول المطلق على المقيد فالقول الخاص والمقيد هما مذهب الإمام فى المسألة، وأن تعذر الجمع بينهما وعلم التاريخ فمذهبه الثانى لاغير، وإن جهل التاريخ فمذهبه أقربهما من الأدلة أو من قواعد مذهبه ويخص عام كلامه بخاصة فى مسألة واحدة والمقيس من المسائل الفقهية على كلامه مذهبه فى الأشهر.

وإذا أفتى الإمام بحكم فى مسألة فقهية ثم اعترض على الحكم فى هذه المسألة أو سكت عنه، أو نحو ذلك لم يكن رجوعاً عن مذهبه فى تلك المسألة.

٨- إذا سئل الإمام عن مسألة فأجاب بتلاوة آية يقرأها فذلك مذهبه فى المسألة.

٩- إذا دون الإمام قولاً لصحابى أو دون أثراً، ولم يكن هذا القول أو الأثر جواباً له، وصح سند القول والأثر عن الصحابة ولم يرده الإمام ولم ينكره كان هذا القول بمثابة جواب الإمام لفظاً.

١٠- كل ما نقل عن الإمام أنه فعله وارتضاه فى تأدية عبادته، يعد بمثابة جوابه وفتياه.

١١- إذا ذكر عن الصحابة فى المسألة قولين فقهيين فمذهبه المسألة التى تكون قريبة من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وسواء علل الإمام العمل بها أم لا وهذا فى حالة عدم اختياره أما فى حالة اختياره أحد القولين فى المسألة أو رجح أحد القولين فى المسألة، أو رجح أحد القولين عن الآخر فيعمل بالقول الراجح أو المختار فى المسألة ويترك ما عاداه.

١٢- إن نُقل عن الإمام فى المسألة روايتان أحدهما قول مروى عن رسول الله - ﷺ - والأخرى قول عن صحابى، فمذهبه قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويقدم على قول الصحابى.

١٣- وإذا أجاب الإمام بقول التابعين فهذا على أنواع:

الأول: أن يكون مع قول الصحابى ما يقصده من قرآن أو سنَّة، فهنا يقدّم قول الصحابى، وإذا كان قول التابعى أقوى من قول الصحابى بأن عضده ظاهر آية أو سنَّة أو أثر فقول التابعى أولى والصحيح أن ينظر إلى القول سواء كان من الصحابى أو التابعى

الأظهر فى الاستدلال والأشبه بأصول الإمام فيعمل به.

١٤- إذا صدر عن الإمام جواب عن مسألة بقوله: (ما سمعت ولا أعرف) فمقتضى ذلك التوقف. وقول الإمام: لا بأس أو أرجو يحمل ذلك على الإباحة لفعل شئ وقوله: أحسن أو هذا حسن يحمل على الندب.

١٥- **وقوله:** (لا أدرى) يفهم معناها من خلال العامل فى المذهب.

١٦- **الشيخ:** إذا أطلق هذا اللقب فالمراد به شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٨٢هـ.

١٧- **الشيخان:** المراد بهما، موفق الدين بن قدامة المقدسى وابن تيمية الحرانى.

١٨- **شيخ الإسلام:** إذا أطلق هذا اللقب فيراد به شيخ الإسلام محمد الخضر بن على بن تيمية.

١٩- **الشارح:** إذا أطلق هذا للقب فيراد به شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبى عمر المقدسى وهو ابن أخى الموفق وتلميذه.

٢٠- **القاضى:** يراد به محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء أبو يعلى.

٢١- **الشرح:** يذكر بعض الشّراح فى مؤلفاتهم الفقهية قاله فى الشرح،

ويراد به الشرح الكبير للمقنع لإبن أخ ابن قدامة المقدسى صاحب كتاب المغنى.

٢٢- **المنهج:** هو الطريقة والوسيلة والأسلوب الذى يتبعه الباحث بغرض الكشف عن حقائق علمية معينة.

٢٣- **البحث:** هو عبارة عن المحاولة الدقيقة الناقدة من أجل التوصل إلى حلول للمشكلات ومعرفة الحقيقة.

المطلب الثالث

من مصادر الفقه الإسلامى المقارن

أولاً: من مصادر الفقه الإسلامى المقارن ما يلى:

١-الحجة على أهل المدينة: لمحمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة ١٨٩هـ.

٢-الخلاف فى الأحكام لأبى جعفر محمد الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ. والمؤلف شيعى المذهب وكتابه أصل فى الفقه المقارن عند الشيعة.

٣- البسيط والوسيط والوجيز: لأبى حامد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

٤- الإفصاح عن معانى الصحاح لأبى هبيرة الحنبلى (أبى المظفر يحيى بن محمد المتوفى سنة ٥٦٠هـ) والكتاب مجرد من شرح المؤلف على كتاب (الجمع بين الصحيحين) لأبى عبد الله محمد بن أبى النصر الحميدى المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

وقد أطال أبو هريرة فى المسائل الفقهية المقارنة فأفرده العلماء عن الأصل، وجعلوه مستقلاً وسموه (الإفصاح) أما الأصل فاسمه "الإيضاح عن معانى الصحاح".

٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (محمد بن أحمد بن محمد المتوفى سنة ٥٩٥هـ) وهو معروف ومتداول بين طلاب العلم وقد أكثر ابن رشد فيه من الاتفاقات والأمر ليس كذلك.

وقد حذر علماء المالكية من اتفاقيات ابن رشد وإجماعات ابن عبد البر، وخلافيات الباجى.[1]

٦- المغنى لابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ.

٧- المجموع للنووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

٨- الذخيرة للقرافى المتوفى سنة ٦٨٤هـ.

٩- مجموع فتاوى ابن تيمية المتوفى سنة ٦٨٤هـ.

١٠- قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى (محمد بن أحمد الغرناطى المالكى المتوفى سنة ٧٤١هـ).

١١- فتح القدير للكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ.

١٢- رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقى.

---

[1] - البحث الفقهى د/ إسماعيل سالم عبد العال / ١٥٥- ١٥٦

١٣- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى ابن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

١٤- كشف الغمة عن جميع الأمة للشعرانى (عبد الوهاب بن أحمد المتوفى سنة ٩٧٣هـ).

١٥- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

ثانياً: فقه آيات الأحكام:

وجّه بعض الفقهاء اهتمامهم إلى آيات الأحكام وتفسيرها فأفردوها بمصنفات مستقلة، وعرضوها من خلال مذاهبهم الفقهية، كل يؤيد مذهبه من خلال تفسيره الفقهى لآيات الأحكام، ولذلك تعد هذه الكتب من أهم المصادر لدى الفقيه أو الباحث.

ومن أشهر ما ألف فى ذلك:

١- **أحكام القرآن:** **للإمام الشافعى** المتوفى سنة ٤٠٢هـ، صاحب السنن الكبرى، وهو مطبوع.

٢- **أحكام القرآن:** للشيخ ابى الحسن على بن حجر السعدى المتوفى سنه ٢٤٤هـ.

٣- **أحكام القرآن:** للقاضى ابى اسحاق إسماعيل بن اسحاق الأزدى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ

٤- **أحكام القرآن:** لأبى الحسن على بن موسى القمى الحنفى المتوفى سنة ٣٠٥هـ.

٥- **أحكام القرآن:** للجصاص (أبى جعفر احمد بن على الحنفى المتوفى سنه ٣٧٠هـ) وهو مطبوع مشهور.

٦- **أحكام القرآن:** للكيا الهراسى(ابى الحسن على بن محمد) الشافعى المتوفى سنة ٥٠٤هـ وهو مطبوع فى مجلدين.

٧- **أحكام القرآن:** لابن العربى(أبى بكر محمد بن عبد الله بن حمد المغافرى المالكى المتوفى سنة ٥٤٣هـ وهو مطبوع ومتداول.

٨- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى المالكى المتوفى سنة(٦٧١هـ) وهو تفسير للقرآن كله ركز فيه المصنف على الجانب الفقهى فى الأيات، ويعد من أجمع ما كتب فى تفسير آيات الأحكام.

وذكر أقوال الصحابة والتابعين ومناقشة المذاهب الفقهية وعرض أدلتها وبيان الراجح من الأحكام.

وواضح من تفسيره تأثره بابن العرب فى كتابه (أحكام القرآن) لكن باع القرطبى أطول، وعرضه للأراء والأحكام أشمل وأوسع، والكتاب مطبوع أكثر من طبعة.

٩- **تفسير آيات الأحكام:** للشيخ محمد على السايس وهو أربعة أجزاء، فى مجلد، وكان مقرراً على طلبة كلية الشريعة من قبل.

ثالثاً: أحاديث الأحكام:

أفرد بعض الفقهاء أحاديث الأحكام بمصنفات مستقله، جمعوا فيها أحاديث الاحكام وتناولوها بالشرح والتفسير وعرضوا ما فيها من أحكام ومسائل، من هذه المصنفات:

١- **عمدة الأحكام من كلام خير الأنام:** لتقى الدين أبى محمد عبد الغنى بن عبد الواحد الجماعيلى المقدسى الحنبلى المتوفى سنة ٦٠٠هـ، وجمع فيه أحاديث الأحكام ما اتفق عليه الإمامان البخارى ومسلم كما ذكر فى المقدمه.

وقد طبى الكتاب بتحقيق الشيخ احمد شاكر سنه ١٣٧٣هـ وطبع بتحقيق محمد حامد الفقى(دون تاريخ).

٢- **المنتقى من أخبار المصطفى:** لأبى البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٦٥٣هـ.

وقد ضمنه أحاديث الأحكام الواردة فى البخارى ومسلم. والسنن الأربعة ومسند الإمام أحمد ورتَبَهُ على أبواب الفقه، وبلغ ما ذكره من الأحاديث خمسه آلاف وتسعة وعشرون حديثاً، وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق محمد حامد الفقى سنه ١٣٥١هـ.

٣- الإلمام بأحاديث الأحكام: لابن دقيق العيد، جمع مؤلفه ألفاً وأربعمائة وثلاثة وسبعون حديثاً(١٤٧٣).

قال:" وشرطى فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكى

رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفّاظ، أو أئمة الفقه النُظّار.[1]

٤- بلوغ المرام من أدلة الاحكام لأن حجر العسقلانى وأحمد ابن على المتوفى سنه ٨٥٢هـ) وقد اشتمل على ألف وخمسمائة وسته وتسعين حديثاً[2] ومن أوتسع شروحه وأنفعها.

(أ) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام:

لمحمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعانى الكحلانى المتوفى سنة ١١٨٢هـ. وهو فى الأصل مختصر من كتاب "البدر التمام" لشرف الدين الحسين بن محمد المغربى المتوفى سنه ١١١٩هـ. وفيه زيادات وفوائد مهمة.

(ب) العدة للأمير الصنعانى أيضاً:

وهو حاشيته على إحكام الأحكام طُبع مؤخراً بتحقيق الشيخ على بن محمد الهندى فى أربع مجلدات.

(ج) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار:

لقاضى اليمن محمد بن على الشوكانى المتوفى سنه ١٢٥٥ هـ، وهو أوسع شروح المنتقى وأكثرها بركه، فقد كتب له القبول ولا يكاد

---

[1] - طبع الكتاب قبل ذلك بتعليق الأستاذ/ محمد سعيد مولوى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م فى مجلد وسط

[2] - طبع بتحقيق الشيخ محمد الفقى أيضاً سنه ١٣٦٢هـ

يجهله أحد من طلاب الشريعة.

وقد تناول فيه المؤلف ما فى المنتقى من أحاديث من جوانب كثيرة، شملت تخريج الحديث، والحكم عليه، وبيان غريبه، وأحكامه، والأدلة عليها، ومذاهب العلماء فيها، والراجح من ذلك وغير هذا من المباحث الشرعية النافعة.

وقد حرص كل من الصنعانى والشوكانى فى كتابيهما على إبراز رأى أهل البيت والعترة فى المسائل الفقهية وترجيحه فى الغالب.

وهما فى الجملة كتابان جليلان، وأثران عظيمان لا يستغنى عنهما فقيه أو دارس الشريعة.

ويجب ألا يغفل الباحث ما فى شروح كتب السُنّة من أهمية إذا اشتملت هذه الشروح على شرح أحاديث الآحكام، وبخاصة تلك الكتب القيِّمة التى تناولت دواوين السنّة كلها كفتح البارى لابن حجر العسقلانى وشرح النووى على صحيح مسلم، وغيرهما من أمهات الشروح التى ضمت بين دفتيها مباحث عديدة لا يستغنى عنها باحث فى الفقه أو الشريعة.